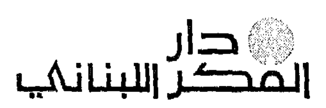
الملك فيصل بن عبد العزيز

تأليف : محمد حرب

مراجعة : د. أحمد حطيط

دار الفكر اللبناني
بيروت

الملك فيصل بن عبد العزيز



للطباعة والنشر

كورنيش المزرعة - تجاه غلوب بنك
هاتف : ٣١١٥٧٨ - ٨٦٢٣٩٢
ص.ب : ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠
تلكس : DAFKLB 23648 LE - بيروت ، لبنان

الطبعة الأولى ١٩٩١

مطابع يوسف بيضون
بيروت - هاتف : ٨٣٧٦٨٧ ، ٨٣٧٤١٩ - ١٦٠٧٤٣

مقدمة

لا يمكن للباحث في تاريخ المملكة العربية السعودية ، إلاَّ أن يُقرَّ بالإنجازات الكبيرة التي حقّقها كلٌ من الملك عبد العزيز آل سعود وابنه الملك فيصل ؛ ذلك أن تاريخهما هو ، بحق ، تاريخ هذه الدولة التي تضمّ الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية ، والتي أبصرت النور على يد الأول ، ونشأت وترعرعت في كنفه ، حتى صارت قوية منيعة ، وعرفت على يد الثاني ، التنظيم والتخطيط والحداثة .

وإذا كان عبد العزيز القائد المؤسس للمملكة ، والموحِّد لكل بقاعها وعشائرها ، فإن فيصلاً ، فضلاً عن مشاركته لوالده في معركة التأسيس والتوحيد ، قد انفرد لنفسه في قيادة عملية البناء الداخلي للمملكة ، وإطلالتها على العالم الخارجي .

فعلى الصعيد الداخلي ، يُعتبر الفيصل مؤسس الإدارة السعودية الحديثة ، وصاحب الفضل في تنمية القطاعات الإقتصادية المختلفة ، وواضع الأُسس العلمية لإنتاج النفط ، وإنفاق العائدات

المتأتية عنه ، ومعالجة قضايا المال والتعليم والعمران والشؤون الإجتماعية في بلاده .

وعلى الصعيد العربي ، واكب الملك فيصل ، من موقع المسؤولية ، كلَّ المحطات المهمة في تاريخ العرب المعاصر ، بدءاً من مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ م ، مروراً بالقضية الفلسطينية في جميع مراحلها ، وتأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥ م ، وقضايا الإستقلال ، وانتهاء بحرب تشرين عام ١٩٧٣ م .

وإسلامياً ، حمل الفيصل لواء الدعوة إلى تضامن الدول والشعوب الإسلامية ، ونجح في تأمين انعقاد المؤتمر الإسلامي بصورة دورية ، وفي إيجاد المؤسسات الدائمة المرتبطة به .

وشارك ، عالمياً ، في تأسيس هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ ، وعايش أحداث الحرب العالمية الثانية ، وقام بزيارات لمختلف دول العالم ، في الشرق والغرب ، وأقام علاقات وطيدة معها ، عزَّزت من مكانة المملكة العربية السعودية في العالم .

وعلى صعيد آخر ، صادق الملك فيصل مشاهير رجال الفكر أمثال برتراند رسل وسواه ، كما انفرد بنهج قِوَامه المشورة ، والتواضع ، وتجنب الترف الزائد .

هذا هو باختصار الإطار التاريخي للدور الكبير ، والمتعدِّد الجوانب ، الذي لعبه الملك فيصل على مسرح الأحداث ، في بلاده

وخارجها ، لفترة مديدة نافت على نصف قرن من الزمن ، مما جعله موضع اهتمام الدارسين الذين أجمعوا ، على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم ، أن الفيصل هو واحد من كبار القادة العرب ورجالاتهم البارزين في القرن العشرين .

ولادته ونشأته

هو فيصل بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود ، ويكنّى باسم ابنه البكر (عبد الله) . سمّاه والده فيصلاً ، تيمناً بفيصل بن تركي مؤسس الدولة السعودية الثانية .

وُلِدَ الفيصل في صفر عام ١٣٢٤ هـ/ نيسان ١٩٠٦ م، في مدينة الرياض ، يوم انتصر والده عبد العزيز آل سعود على ابن الرشيد في « روضة مهنا » ، واستعياد القصيم نهائياً من آل الرشيد والعثمانيين .

ماتت أمه وهو وليد رضيع ، فعاش طفولته ، في بيت أبيها ، محروماً من حنانها .

كانت تربيته مزيجاً من الثقافة الدينية التي تولّاها جده الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف أحد علماء عصره ، ومن التربية السياسية والإجتماعية والعسكرية التي تولاها أبوه الملك عبد العزيز آل سعود . فعلّمه حُسْن التصرف مع الناس والعشائر ، والصبر والكتمان ، وضبط الأعصاب ، وعزّة النفس .

واختـار له والـده رجالاً علّمـوه ركوب الخيـل والـرمي وفنـون الصحراء ، وتمرَّس بهذه الأمور ، ومارسها بشجاعة وإقدامٍ .

ولكن فيصلاً ، لم يكتفِ بهذا القدر من الثقافة الذي تلقاه في منزل جده لأمه، وإنما كان يستزيـد من المعرفـة، على كثرة مشـاغله، بالمطالعة الشخصية والإستماع إلى الأحاديث وكثرة الأسفار ، معتمداً في كل ذلك على جهده ونباهته .

وهكذا ، فإن ثقافة الملك فيصل كانت مزيجاً من الثقافة الدينية التي تعلَّمهـا في طفـولتـه واستمـر على تتبعهـا وتنميتهـا بـالقـراءة والإستماع ، ومن الثقافة الأدبية التي غذَّتها مطالعاته ومجالسه وميوله التي فـطر عليهـا ، يُضـاف إلى ذلـك ، رحـلاتـه إلى مختلف بـلاد العالـم ، ووقوفه على الحضارة الغربية بكل مظاهرها وتجلِّياتها .

وقد ظنَّ بعض رجالات الغرب الذين تحدثوا عنه أنه متخـرِّج من إحدى الجامعـات الغربيـة، لأن أحاديثـه تدل على إطـلاع واسع، ومعرفة بـالمذاهب السيـاسية والإجتماعيـة الحـديثة . ولهـذا السبب اعتبـروا « إن من حسن حظ المملكة العـربيـة السعـوديـة أن يكـون لعبد العزيز ابن مثل فيصل ، في الفترة التي تخرج فيها المملكة من عُزلتها ، وتتصل بحضارة الغرب وسياسته ، بحيث يستطيع التحدث إليهم ، ويأخذ منهم ما ينفع بلاده ويرفض مـا يضرُّهـا ، وكل ذلـك بحكمة ونباهة » .

والملفت في الفترة الدراسية لفيصل ، هو أنه كان يعطي دراسة التاريخ والسير والأخبار الشيء الكثير من وقته وراحته ، لأن التاريخ بنظره « هو ضمير الأمة الحي الذي إن احتفظت به ظلت تمسك بمقومات حياتها وانبعاثها ، وإن ضاع ذهبت وتلاشت إلى الأبد » .

وعندما سئل عن الكُتب التي كان يحب مطالعتها في أول الشباب ، قال : « بعد القرآن والحديث ، كتب التاريخ والأدب » .

فيصل يتعلم فنون الحرب
ويتولى قيادة الجيش

لم يكن قد مضى على احتلال الرياض أربع سنوات ، حين ولد الأمير فيصل ، فنشأ في جو الخطط والمعارك والكر والفر ، وترعرع في جو البطولات والتضحيات .

وعندما بلغ السابعة من عمره ، كان والده قد استولى على مقاطعة الإحساء المحاذية لأمارته من جهة الشرق ، والخاضعة في ذلك الحين لسلطة والي بغداد العثماني . واصطحبه والده في غزوة « ياطب » عام ١٣٣٦ هـ ، التي هاجم فيها آل الرشيد في عقر دارهم ، ولم يكن قد تجاوز الثلاثة عشر عاماً . وبرزت في تلك الحملة مواهبه العسكرية ومتانة أعصابه في مواجهة المواقف الجسيمة .

وفي عام ١٣٣٩ هـ / ١٩٢٢ م ، كان في السادسة عشرة من عمره ، عندما تولى قيادة أحد الجيوش الثلاثة التي جمعها والده السلطان عبد العزيز للزحف على حائل والاستيلاء عليها . وكانت له في هذه الحملة انتصارات مشهودة ، زادت في سمعة شجاعته ونباهته ، وسُجِّل له فضل المشاركة في المعارك التي انتهت إلى ضم

جبل شمّر إلى سلطنة نجد ، وبالتالي إلى المملكة العربية السعودية .

وبعد فترةٍ وجيزة من انتهاء معركة حائل ، عقـد له والده، عام ١٣٤٠ هـ/١٩٢٢ م، لواء القيادة العسكرية على رأس حملة موجَّهة إلى منطقة عسير لإخماد التمرّد الذي قاده حسن بن عائض .

وكانت هذه الحملة تضم خمسـة آلاف مقاتـل نظامي وأربعـة آلاف من عـرب قحطان وزهـران ، التحقوا بـالجيش السعودي بعـد دخوله منطقة الجبال في عسير ، ومع ذلك لم يتردَّد سلطان نجد في تولية القيادة للأمير فيصل ، بعدمـا كان قد اختبر كفاءته في المعارك السابقة التي اشترك فيها إلى جانبه .

سار الأمير فيصل بهذا الجيش من الرياض، في شهر ذي القعدة ١٣٤٠ هـ / حـزيران ١٩٢٢ م ، وتمكّن من القضـاء على بني شهر الـذين شكّلوا خط الدفـاع الأول بوجـه الجيش الزاحف ، ثم تـابـع اندفاعه ، بكل تعقّلٍ وحكمة ، ووصل إلى « أبها » ، فطوَّقها ودخلها دون مقاومة ، لأن ابن عائض كان قد انسحب منها والتجأ إلى حصن « حرملة » . لكن قوات الأميـر فيصل تمكَّنت من محـاصرة الحصن وتدميره .

في أثنـاء ذلك ، كـان الشريف حسين قـد أرسـل قـوة بقيـادة المـلازم حمدي بـك لنجدة ابن عـائض ، فتصدَّى لهـا جيش الأمير فيصل في « تهامة » ، ولكن الحر الشديد والحمى اضطرًّا النجديـين

للتراجع إلى الأماكن المرتفعة ، ثم تمكّنوا من الالتفاف على القوة الحجازية التي ضلّت الطريق ، والقضاء على معظم عناصرها ، واستولوا على الأسلحة والذخائر والمؤن التي كانت بحوزتها .

بعد الإنتصار على ابن عائض وهزيمة الحملة الحجازية ، وطّد الفيصل الأمر للحكم السعودي في عسير ، وأنشأ في مدينة « أبها » جهازاً إدارياً وضع على رأسه عاملاً يحكم المنطقة باسم البيت السعودي . ثم عاد إلى الرياض مكلّلاً بالظفر .

وأطلق عليه بعضهم لقب بطل « أبها » . وظهر للناس جميعاً أن الفيصل قائد شجاع مظفر ، يجمع بين الحرب والسياسة ، وبين القوة والكياسة ، وردّد والده السلطان عبد العزيز أمام زواره وجلاّسه عبارة : « لقد كنّا على حق حين سمّيناه باسم جده ! » ، وذلك تقديراً منه للإنجاز الذي قام به ولده الفيصل .

فيصل في رحلته الأولى إلى الغرب

لم تكن نباهة الفتى فيصل موقوفة على الشؤون العسكرية ، وإنّما كانت متعددة الوجوه والأبعاد ؛ فإلى جانب عنصر الشجاعة المتميز ، كان هناك الذكاء والفطنة ورجاحة الرأي . توسّم عبد العزيز فيه النجابة المبكرة ، والميل الفطري لممارسة الشؤون السياسية ، وذلك من خلال حلقات مجلسه التي كان يعقدها للتشاور في أوضاع الحاضر وخطط المستقبل . وكان فيصل يحضر هذه

المجالس ، ويستمع إلى أقوال والده وحكمه ، ويصغي إلى أحاديث كبار القوم الذين يفدون على سلطان نجد ، ويروون له الأخبار ، ويقدِّمون بين يديه الآراء والمقترحات .

وبموازاة تدريب ولده فيصل على فنون الحرب وإشراكه في الأعمال العسكرية ، كان عبد العزيز يرغب أيضاً في إعداده للإنخراط في الميدان السياسي ليكون له عوناً في شؤون الحكم والإدارة ، وليهيأه لتسلم مقاليد السلطة في يوم من الأيام . فقرَّر إرساله إلى الغرب ، ليطَّلع على أحوال الأوروبيين ومدنيَّتهم ، وليتعرَّف عن قرب إلى الرجال الذين يديرون ، من بعيد ، سياسة الأقطار العربية ، وليرى بنفسه التطور الذي وصلت إليه تلك البلاد ، والإمكانيات التي تمتلكها ، والتى تعطيها كل أسباب القوة والنفوذ والسيطرة .

وكانت بريطانيا ، بعد انتصارها في الحرب العالمية الأولى ، قد دعت سلطان نجد وملحقاتها، عبد العزيز آل سعود، إلى زيارة لندن ، فقبل الدعوة من حيث المبدأ ، ووعد أن يرسل أحد أولاده نيابة عنه ، كما كان يفعل دائماً حين تُوجَّه إليه الدعوة لزيارة البلاد الأوروبية .

آثر السلطان عبد العزيز أن يمثّله ، في هذه المهمة ، ابنه فيصل الذي كان في الثالثة عشرة من عمره . وفي سنة ١٣٣٧ هـ/ ١٩١٩ م ، سافر فيصل على رأس وفد سعودي إلى بلاد الإنكليز .

لم تكن البعثة السعودية مجرد رحلة استجمامية ، للتعرّف على معالم بريطانيا فحسب ، بل كانت غايتها الأساسية الإطلاع على رأي الحلفاء ، بعد انتصارهم في الحرب ، فيما يتعلق بالقضايا العربية ، مما يدل على الثقة الكبيرة التي أولاها عبد العزيز لابنه فيصل .

وفي أثناء هذه الزيارة ، قابل فيصل الملك « جورج » بحضور زوجته الملكة « ماري » ، وسلّمه هدية ورسالة من والده . كما تباحث الوفد السعودي ، برئاسة فيصل مع « اللورد كرزون » ، وزير خارجية بريطانيا ، آنذاك ، حول مستقبل العلاقات السعودية البريطانية .

وكان لفيصل وقفةً معمّقة على معالم الحياة الحضارية في الغرب ، إذ زار مجلس العموم واللوردات ، وجامعة « كمبردج » ، وكانت له جولة في مقاطعة « ولز » ومتحفها الوطني ، وزار مصانع الأسلحة في « تستر » ، ومصانع « لسلي » للسيارات ، كما حضر عدة حفلات في المسارح البريطانية الشهيرة .

وبعد انتهاء فيصل من زيارة انكلترا ، سافر إلى باريس ، بدعوة من حكومتها ، وبقي هناك مدة غير قصيرة ، وكان جو باريس مُشبعاً بروح مؤتمر السلام، وببرنامج الرئيس « ولسون » الذي عُرف بالأربع عشرة نقطة ، ومن أبرزها : حق الشعوب في تقرير مصيرها ، مما كان له في نفس الفتى فيصل أحسن الأثر .

أول إطلالة سياسية للفيصل

في عام ١٣٤٢ هـ ، كان الخلاف بين السلطان عبد العزيز والشريف حسين قد بلغ ذروته ، بسبب موضوع الحج وتمسُّك الشريف بما يراه حقاً له في مناطق يعدّها النجديون من بلادهم ، ورغبته في بسط سيطرته على الجزيرة العربية كلها ، بعدما أطلق على نفسه لقب ملك العرب ، وخليفة المسلمين ، بعد إلغاء الخلافة في تركيا ، آملاً بالتفاف أمراء العرب حوله ، وبدعم بريطاني لزعامته .

وكان على عبد العزيز آل سعود أن يواجه هذه الظروف مجتمعةً ، فقرر التحرك على مختلف الصعد الإسلامية والدولية والداخلية للردّ على هذا التحدي الكبير .

وبما أنه لم تكن في نجد يومئذٍ صحافة ولا وسائل « دعاية » منظّمة ، استعان عبد العزيز بابنه فيصل وبعددٍ من مستشاريه ورجاله المقربين لإفهام العالم الإسلامي مقاصده وأهدافه ، والردّ على ما ينشره الشريف حسين ومعاونوه في صحف العالَمَيْن العربي والإسلامي عن سلطنة نجد .

وفي هذا الظرف الدقيق ، وضع الأمير فيصل أول بيان سياسي يصدر عن الرياض ، وكان سنّه ، يومئذٍ ، حوالى الثامنة عشرة ، وأرسله في العشرين من رجب عام ١٣٤٢ هـ إلى الصحف . وقد وصفت جريدة « المنار » هذا البيان بأنه أوّل بلاغ عام عن عاصمة

نجد بإمضاء ابن سلطانها ، أُرسل إلى أشهر الصحف في العالم الإسلامي » ، واعتبرته إعلاناً لخروج « حكومة نجد من عزلتها وتعرُّفها إلى العالم الإسلامي والشعوب العربية وإدلائها بدلوها في مسألة الخلافة » .

جاء هذا البيان ردّاً على مقالٍ ، نُشر بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٢٤ م في جريدة « المقطَّم » ، تحت عنوان « حديث ملك الحجاز » ، وأحاديث وتصريحات أخرى متفقة مع مضمونه ، تتعرَّض جميعها لسلطان نجد عبد العزيز .

وقد استعرض البيان الجهود التي بذلها السلطان عبد العزيز آل سعود من أجل توحيد المواقف بين الزعماء العرب ، منذ بداية الحرب العالمية الأولى ، وحتى تاريخه ، نافياً الإتهامات التي وردت على لسان الشريف حسين حول هذا الموضوع ، مؤكداً أن هذا الأخير كان يُقابل كلَّ دعوةٍ للتنسيق والتشاور بالاستهزاء ، منطلقاً من عدم الاعتراف بدور وشرعية سلطان نجد وسائر الأمراء في الجزيرة العربية .

واتهم الأمير فيصل ، في بيانه، الشريف حسين وولده الأمير عبد الله ، بدعم وتحريض القبائل والأشخاص المناوئين لسلطنة نجد ، ملوِّحاً بنشر كافة الكتب والرسائل التي تُثبت ذلك .

كما حمَّل البيان الشريف حسين مسؤولية « الانقسام والنفرة بين الأمراء ، وإشعال نيران الفتنة والحروب بينهم » .

ثم ختم مؤكداً أن عبد العزيز « كان ولا يزال راغباً من صميم فؤاده في إنشاء الوحدة العربية على أساس يجعل للعرب قوة ومكانة تليق بتاريخهم المجيد » .

وبعد مدة وجيزة ، أَتْبَع الأمير فيصل هذا البيان ببيان ثانٍ ، اتهم فيه الشريف حسين بالتفرّد في القضايا التي تهم العرب جميعاً ، وحمّله مسؤولية إخضاعهم للوصاية الأجنبية ، والتغاضي عما يصيب « شباب العرب وأحرارهم الذي يُزَجُّ بهم في السجون ويُجلون عن ديارهم » ، في حين أن بلاد نجد التي حافظت على استقلالها تتعرض للتهديد والتعدّيات .

واعتبر فيصل في بيانه الثاني أنَّ الخلافة الإسلامية « ليست للتبرك فقط ، ولكنها وظيفة سامية ، لجميع المسلمين حق النظر فيها » ، موضحاً إنكار سلطنة نجد على الحسين عجلته في إعلان نفسه خليفةً على المسلمين ، داعياً إلى وجوب عرض هذه المسألة على مؤتمر إسلامي .

فيصل على رأس المهام
السياسية والإدارية الكبرى

بعد معركة جدة ، واستسلام الملك علي بن الحسين ، أصبحت الحجاز كلها في قبضة السلطان عبد العزيز . وفي ٢٥ جمادى الثانية ١٣٤٤ هـ / ١٠ كانون الثاني ١٩٢٦ م ، بايعه أهل الحجاز ملكاً على بلادهم « على كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ ، وما عليه الصحابة ، رضوان الله عليهم ، والسلف الصالح والأئمة الأربعة ، رحمهم الله ، وأن تكون مكة المكرَّمة عاصمة الحجاز ، والحجاز جميعه تحت رعاية الله ، ثم رعايتكم » .

وفي ذلك اليوم نفسه، دعا الملك عبد العزيز أعيان الحجاز، وألَّف منهم « مجلساً تأسيسياً » ، أوكل إليه تقرير شكل الحكم ووضْع دستور للبلاد ، علىٍ أساس عدم ضم الحجاز إلى نجد في وحدة مركزية شاملة ، وإنَّما إقامة نوع من الإتحاد يحفظ لكلٍ من هذين الإقليمين خصوصيته . وحرص على إشراك الحجازيين في إدارة منطقتهم علىٍ أوسع نطاق ، لتهدأ النفوس المتوجِّسة ، وترتاح القلوب المشكِّكة ، فجعل للحجاز كياناً خاصاً يختلف عما هو سائد في نجد .

ورأى أن إدارة هذا الإقليم تتطلب الكثيـر من اللين والحزم ، كما تتطلَّب رجلاً يتمتع بحنكة ودهاء ، ومرونة وذكاء ، يستطيع فرض احترامه على الخاصة، ويضمن ولاء ومحبة العامـة، خصوصـاً وأنه لم يعد قادراً على مباشرة الحكم بنفسه في كلا الإقليمين ، فاختار لهذه المهمة الجسيمة ابنه الأمير فيصل ، ممثلاً لـه ونائبـاً عنه في رئـاسة الحكومة في مكة ، يعاونه مجلس استشاري مؤلف من ثـلاثة علمـاء بـارزين ، وذلك ريثمـا يتم ترتيب التشكيـلات الجديـدة في الديـار الحجازية .

استلم الأميـر فيصل مهـامه الجـديدة في ٢٨ جمـادى الثانيـة ١٣٤٤ هـ / ١٣ يناير ١٩٢٦م . وفي نفس اليوم ، دعا رجال الدولة والمـوظفين ، وأعلمهم بمهمتـه ، وطلب إلى كـل واحـد منهم أن يبذل الجهود في ضبط أعماله وأشغاله ، طِبْق الصلاحية المُعْطاة له ، وأوصاهم بالتناصح والتعـاون والتساعـد ، وأعلن عن التزامـه بإقـامة العدل والمساواة بين النـاس في الحق الذي « يجب أن يستوي فيه الكبير والصغير ، والغني والفقيـر » ، وبَذْل الجهـد في راحة الـرعية ورفاهيتها على أن تتقيد « بواجب السمع والطاعة ، والإنقياد للشرائع والنظامات التي تُـؤْمَر باتِّباعها » .

وبعد حوالى ستة أشهر من تولي الأمير فيصل رئاسة الحكومـة في الحجـاز ، نيـابـةً عن والـده ، أصـدر الملك عبـد العـزيـز « الـدستور » ، أو « القـانون الأسـاسي » ، تحت اسم « التعليمـات

الأساسية للمملكة الحجازية » في ٩ صفر ١٣٤٥ هـ / ١٣ آب ١٩٢٦ م ، فساهم هذا الأمر في تطوير شؤون الحكم في البلاد السعودية كلها .

وكان للأمير فيصل أيضاً مكان بارز في هذا النظام الجديد ، إذْ أصبح بموجبه نائباً عاماً للملك ، ترتبط به مؤسسة « النيابة العامة » ، المرجع العام لجميع الدوائر الحكومية ، باستثناء الشؤون العسكرية وقسمٍ من الشؤون الخاصة التي احتفظ بها الملك عبد العزيز لنفسه .

وإضافة إلى هذه المهمة الجديدة ، أوكل « الدستور » إلى الأمير فيصل رئاسة « مجلس الشورى » الذي أنشىء لوضع المشاريع والأنظمة والبتِّ في كثير من الأعمال الإدارية والمالية، ثمَّ تطور هذا المجلس ، فيما بعد ، وتحدَّدت الأمور التي ينظر فيها . وقد أشار الأمير فيصل إلى مدى أهمية مجلس الشورى في إحدى خطبه عام ١٣٤٨ هـ ، قائلاً : « إن هذا المجلس هو صاحب الصوت الأعلى ، وإن الحكومة تعتبره ممثلاً لجميع الأمة ، ومهمته خطيرة ومسؤولياته كبيرة ؛ فقد أصبحت الأعمال الهامة وكل المعاملات الحكومية تعرض عليه وتنظر لديه » .

ولم يكن الأمير فيصل يفصل في مسألة من المسائل المهمة إلَّا بتوجيه من أبيه ، إذ كان شديد الحرص على اطلاع والده على كل

كبيرة وصغيرة ، مما زاد في ثقة والده به ورضاه عنه .

وأعطى الأمير فيصل ، في تلك الفترة ، اهتماماً كبيراً لمختلف القطاعات الإنمائية والإنتاجية والخدمات ، وخصوصاً التعليم ، والمسائل الصحية ، وتأمين الوسائل لضخ المياه من الآبار ، والمشاريع العمرانية ، مستعيناً بالخبراء العرب والأجانب، وبالوسائل الحديثة التي كانت تسمح بها إمكانات الدولة .

واهتم أيضاً بالشكوى التي يرفعها الناس احتجاجاً على المظالم التي تلحق بهم في الدوائر الرسمية ؛ فأنشأ ، لهذا الغرض ، لجنة للتفتيش والإصلاح ، وأذاع بلاغاً تضمن الآتي :

« ليكن معلوماً لدى الجمهور أن من له قضية في إحدى الدوائر عليه أن يطلب إنهاء قضيته من قبل المأمور المختص ؛ فإن لم ينهِ عمله حسب النظام أو تهاون في إنجازه ، فعلى المشتكي أن يرفع الأمر إلى رئيس ذلك المأمور ، فإن لم ينصفه هذا راجع النائب العام ، ثم جلالة الملك » .

وبفضل هذه الصلاحيات الواسعة للأمير فيصل ، ورغبته في العمل المتواصل في مجالات كثيرة ، والميزات الشخصية التي كان يتمتع بها ، اكتسب معرفةً تامة بكل صغيرة وكبيرة من قضايا الشأن الإداري في الدولة .

فيصل في رحلته الثانية إلى الغرب

بعد انتصار عبد العزيز في الحجاز، ومبايعته ملكاً عليها، واعتراف دول العالم بحكومته، رغب في أن يقدم الشكر إلى هذه الدول، وأن يوطِّد علاقاته مع بعضها، خصوصاً دول أوروبا الغربية، بما يعود على بلاده بالخير والفائدة ، ويساهم في دفع عجلة الإنماء والتطور فيها ، وذلك من خلال الإتصال بالحضارة الغربية في آخر ما أنتجته من مخترعات ونظم على مختلف الصعد .

وكان الأمير فيصل ، هذه المرة أيضاً ، محط آمال والده ، لإداء هذه المهمة على أكمل وجه ، فغادر بلاده في شهر آب عام ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٦ م ، مبتدئاً بزيارة بريطانيا .

وكان واضحاً ، منذ البدء ، أن الفرق كبير بين ظروف الزيارة الأولى التي قام بها الفيصل إلى بريطانيا عام ١٩١٩ م ، والزيارة الثانية لجهة تبلور موقعه وتجربته ، وموقع والده وشهرته ، والنفوذ الذي بلغته دولته ، بعد سيطرته على الحجاز وتولِّيه الأماكن المقدسة فيها .

وبهذا الخصوص ، يقول الكاتب الألماني « فون ميكوش » : « كانت لزيارة الأمير فيصل للندن مظاهر تختلف عن زيارته الأولى في سنة ١٩١٩ ، عندما قوبل بقليل من الإهتمام كمجرد نجل أمير من أمراء الصحراء ؛ فقد استقبل هذه المرة بحفاوة بالغة وحيِّته المدفعية تحية الملوك بإحدى وعشرين طلقة ، باعتباره مندوباً عن والده

الملك ، وجرى له استقبال رسمي حافل ، ووجد في كل مكان أبواباً مشرعة وآذاناً صاغية ، كما رحَّبت به الأوساط الاجتماعية الراقية ، واستقبله الملك جورج ، ومنحه وسام القدِّيسَيْن جورج وميخائيل » .

اجتمع الأمير فيصل خلال إقامته في لندن إلى كبار رجال السياسة البريطانيين الذين يصنعون القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط ، كما زار المؤسسات الثقافية والتعليمية والصناعية، وكان موضع الحفاوة والتكريم في كل مكان . واهتم بالتعرف إلى المخترعات الأوروبية الحديثة لتزويد المملكة بما تحتاج إليه منها .

وإلى جانب اهتمامه بالجوانب السياسية والإنمائية ، اهتم الأمير فيصل بدراسة الأخلاق والعادات وأساليب العمل في المجتمعات الغربية التي تُعتبر في أساس تقدمها، واعتبر أن المبادىء التي تستند إليها هذه السلوكية هي في جوهر المبادىء والأخلاق الإسلامية التي أُهملت في الممارسة ، ورأى أن ذلك يدفعه إلى مزيد من التمسك بأصالته وبأخلاق قومه .

واعتبر الفيصل أن العلوم والفنون والمخترعات النافعة والتخطيط الناجح هي من عناصر القوة التي يدعونا إليها الإسلام ، فلا يجوز رفضها .

وبعد انتهاء زيارته لإنكلترا ، انتقل الأمير فيصل إلى هولندا ، حيث أتيح له هناك التعرف إلى عدد من المستشرقين الذين عُرفوا

بدراساتهم المعمَّقة في التراث العربي والإسلامي ، وبمساهماتهم الجادَّة في نشره .

ثم انتقل الفيصل إلى باريس حيث استقبله رئيس الجمهورية الفرنسية « دومرغ » في قصر « الإليزيه » استقبالاً حاراً ، وواكب هذه الزيارة تأييد إعلامس فرنسي ، سلَّط الضوء على الأمير فيصل ، وعلى والده الملك عبد العزيز باعتباره من الشخصيات العالمية المرموقة ، خصوصاً بعد أن أصبح ملكاً على الحجاز وحامي المدينتين المقدَّستين ، قبلة المسلمين في جميع أنحاء العالم .

شكر الأمير فيصل للحكومة الفرنسية اعترافها بوالده ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها ، وأكَّد على الرغبة في توطيد العلاقة مع فرنسا التي كانت تسيطر على المغرب العربي وسوريا ولبنان ، من خلال الحماية والإنتداب ، إضافةً إلى البلدان الإسلامية الأخرى في آسيا وافريقيا .

لم يتمكَّن الأمير فيصل من استكمال مهمته في فرنسا لجهة الإطلاع على مظاهر حضارتها المختلفة ، بسبب المرض الذي اضطَّره لملازمة غرفته عدة أيام ، ومن ثمَّ العودة إلى بلاده ، عملاً بنصيحة أطبائه .

معاهدة جدة وسقوط معاهدة العقير

كانت الظروف التي وجد السلطان عبد العزيز نفسه فيها

محاصراً بين بريطانيا التي تسيطر على إمارات الخليج ، والأتراك الذين طُردوا من الأحساء ، قد اضطرته عام ١٩١٥ م ، لتوقيع معاهدة «العقير» التي اعتُبرت نوعاً من الوصاية البريطانية على السياسة الخارجية لسلطنة نجد باعتبارها تضمَّنت ما يلي :

١ ـ لا يدخل ابن سعود في اتفاق أو مفاوضة مع أي دولةٍ أجنبية ، وعليه أن يبلغ البريطانيين بكل محاولة تقوم بها دولة أجنبية للتدخل في أمور بلاده .

٢ ـ لا يمنح ابن سعود أي امتياز في بلاده إلاَّ برضى الحكومة البريطانية .

٣ ـ يمتنع ابن سعود عن مهاجمة الأقطار الواقعة تحت حماية بريطانيا ، أو المرتبطة بها بروابط عهدية ، كقطر والكويت وعمان .

وبالرغم من أن عبد العزيز قد تأذَّى معنوياً وسياسياً من هذه المعاهدة ، إلاَّ أن مفاعيلها العملية لم تكن قويةً على بلاده إلى الحد الذي يلحق ضرراً فادحاً بمصالحها واستقلالها ، لأنه لم يفكر ، في ذلك الوقت، بالتعاقد مع دول أجنبية ، أو بمنحها امتيازات في بلاده ، ولم يكن البترول قد اكتُشف بعد في منطقة الأحساء .

ولكن التطورات السياسية والعسكرية والجغرافية ، التي حصلت فيما بعد ، وخاصة عند دخول الحجاز تحت سلطة عبد العزيز ومبايعته ملكاً عليها ، واعتراف الدول الكبرى بذلك ،

جعلت عملية إلغاء معاهدة العقير هدفاً ملحاً لملك الحجاز ونجد وملحقاتها .

بادر عبد العزيز للاتصال بالإنكليز ، ودعاهم إلى التفاوض لإبدال معاهدة العقير بمعاهدة أخرى تنسجم مع الواقع الجديد ، فاستجابوا لهذا الأمر ، وانتدبوا الجنرال « كلايتون » ممثلاً عنهم .

وكان الأمير فيصل ، كعادته ، رجل المهمات الصعبة ، فعيَّنه والده « مندوباً ومفوضاً عنه » في المباحثات مع الجانب الإنكليزي التي انتهت بتوقيع معاهدة « جدة » ، في ١٨ ذي القعدة ١٣٤٥ هـ / ٢٠ أيار ١٩٢٧ م ، التي أبرز ما جاء فيها :

١ ـ اعتراف بريطانيا بالإستقلال التام لملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

٢ ـ إلغاء معاهدة العقير .

٣ ـ موافقة بريطانيا على تصدير الأسلحة إلى الملك عبد العزيز .

قدَّم فيصل ، بسرور عظيم ، وثيقة المعاهدة إلى والده الذي اغتبط بها كثيراً لأنها أزالت شبح الهيمنة الإنكليزية عن بلاده .

فيصل وزيراً للخارجية

بعد أن أطلَّت المملكة الحجازية ـ النجدية على العالم الخارجي من الباب الواسع، أصبح من الضروري إيجاد التنظيمات والأطر التي تلبي احتياجات السياسة الخارجية للدولة .

ومن هذا المنطلق ، صدر في ٢٨ رجب ١٣٤٩ هـ / ١٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠ م ، أمر ملكي بتحويل اسم مديرية الشؤون الخارجية إلى **وزارة الخارجية** .

ولما كان الملك عبد العزيز يعتمد على الأمير فيصل ، كل الاعتماد ، في تولي المهام الكبرى في الدولة ، فإنه لم يجد أفضل وأكفأ من الأمير الشاب للقيام بهذا الدور ، فأسند إليه منصب وزارة الخارجية ، علاوة على منصبه كنائب عام للملك في الحجاز .

وبذلك ، جمع الأمير فيصل بين سلطة الإدارة في الحجاز والسياسة الخارجية للبلاد كلها ، مما أتاح له فرصة الإهتمام بتوطيد علاقات وطنه مع الدول الأجنبية على أسس من الصداقة والتفاهم

والإحترام المتبادل . وكانت هذه الخطوة تمهيداً لتوحيد مملكتي الحجاز ونجد وملحقاتهما .

وكان من نتيجة ذلك إبرام عدة معاهدات مع عدد من الدول على أساس المساواة التامَّة والتعاون المشترك ، وقيام اتصالات واسعة بين المملكة والعالم الخارجي .

وفي هذا الإطار ، قام الأمير فيصل برحلته الثالثة إلى أوروبا وبعض البلاد الآسيوية والعربية شملت : ألمانيا ، بولونيا ، الإتحاد السوفياتي ، تركيا ، إيران ، إيطاليا ، فرنسا ، إنكلترا ، العراق والكويت .

وكانت الغاية من شمول الزيارة هذا العدد الكبير من البلدان بحث العديد من القضايا السياسية الهامة وتقوية الروابط مع حكومات الدول ، خصوصاً تلك التي تخضع لها بعض الشعوب الإسلامية ، كذلك ملاحظة التمايز والتنوع القائم على جميع الصُعُد بين تلك المجتمعات .

وصل الفيصل إلى باريس في ٢ مايو (أيار) ١٩٣٢ م ، ولقي فيها اهتماماً كبيراً ، حيث استقبله رئيس الجمهورية « دومر » في قصر « الإليزيه » ، وأقام على شرفه مأدبة عشاء حضرتها شخصيات كبيرة ، وأتيح له حضور مناورات حربية مهمة أُجريت بمناسبة حضوره ، اشتركت فيها كل أنواع الأسلحة الفرنسية الحديثة . ولمناسبة وجوده

في باريس أدَّى الصلاة في جامعها ، وزار « ندوة المحاضرات الإسلامية » .

وفي إيطاليا استقبله الملك « فيكتور عمانوئيل » ، و « موسوليني » الذي كانت بيده السلطة الفعلية ، وأقام كل منهما على شرفه مأدبة دُعي إليها العديد من الشخصيات الإيطالية البارزة . كما دعاه موسوليني إلى حضور حفلة استعراض القوة الفاشستية البالغة خمسين ألف شاب .

ثم قصد الفيصل بريطانيا، وانتقل منها إلى بولونيا، ثم إلى الإتحاد السوفياتي ، حيث اجتمع إلى الزعماء السوفيات : « ستالين » و « كالينين » و « مولوتوف » وباحثهم في حرِّية المسلمين السوفيات لجهة ممارسة شعائرهم الدينية وأداء فريضة الحج .

وفي طريق عودته إلى الرياض زار الأمير فيصل الكويت ، ثم العراق ، الذي كان على رأسه ، يومئذٍ ، الملك فيصل بن الحسين ، وكانت زيارته في إطار التقارب بين المملكتين ، الذي بدأ مع لقاء فيصل وعبد العزيز على ظهر الدارعة البريطانية في الخليج .

وعند عودة الأمير فيصل إلى بلاده ، كانت تنتظره مهمة جديدة ، تضاف إلى مهامه الكثيرة ، بالرغم من الظروف الصحية التي كان يمر بها ؛ فقد أصدر الملك عبد العزيز نظاماً عُرف باسم « نظام مجلس الوكلاء »، هو بمثابة خطوة تمهيدية على طريق توحيد

البلاد ، وعيَّن على رأس هذا المجلس نجله الأمير فيصل ، كما عيَّن وكلاء الخارجية والمالية والشورى أعضاء فيه .

وقد ألحقت بهذا المجلس المؤسسات الهامة التالية : الديوان الملكي ، الخارجية ، المالية ، المؤسسة العسكرية ، الشورى ، الداخلية ، رئاسة القضاة وأمراء الملحقات ، وكان دور الرئيس في هذا المجلس حاسماً ، أما بقية الأعضاء فكان دورهم إستشاري بحت .

كما أصبح الأمير فيصل وزيراً للداخلية ، فتبعته ، بهذه الصفة، دوائر عديدة. ثم تُوِّجت كل هذه المهام بمشاركة الأمير فيصل لوالده في حدث كبير ، هو توحيد مملكتي الحجاز ونجد وملحقاتهما في دولة واحدة تحت اسم « المملكة العربية السعودية » ، بموجب الأمر الملكي، الصادر في السابع عشر من جمادى الأولى ١٣٥١ هـ/ ١٨ سبتمبر ١٩٣٢ م ، الذي اقترن فيه توقيع الأمير فيصل بتوقيع أبيه الملك عبد العزيز آل سعود .

فيصل يقود معركة اليمن

كان إمام اليمن يحيى حميد الدين يعتبر على الدوام ، أن إقليم عسير تابع له . وقد غضب من إعلان ولاء هذا الإقليم للحكم السعودي إثر حملة الأمير فيصل إلى عسير .

وبعد وفاة محمد علي الإدريسي صاحب « عسير تهامة » خلفه

ابنـــه علي ، فعمَّت الفــوضى في عهـــده ، وتمكَّن عمــه الحسن الإدريسي من السيطرة على الإمارة ، دون أن يتوصل إلى ضبط الأمور فيها .

استغـل إمـام اليمن هـذا الـوضـع ، وأعلن مـطالبتـه بمينـاء الحُديدة، باعتباره بلدة يمنية أعطاها الإنكليز للأدارسة. ثم بدأ يضغط بقواته على منـطقة عسيـر ، مما دفـع بالإدريسي إلى طلب الحمـاية السعودية ، فعقد مع الملك عبـد العزيـز معاهـدة « مكة » ، في ٢٤ ربيع الثاني ١٣٤٥ هـ / ٢١ أكتـوبر ١٩٢٦ م ، التي بسط بمـوجبها الملك عبد العزيز حمايته على القسم الذي كان يحكمه الأدارسة في عسير تهامة .

أثارت هذه المعاهدة إمام اليمن ، فراح يتحيَّن الفُرص لتحقيق أهدافه في عسير .

وفي عام ١٣٥١ هـ / ١٩٣٣ م ، أعلن الإدريسي الثورة على الحكم السعودي ، بتحريض من جماعة « الحجـازيـين الأحرار » ، واستولى على بعض مناطق عسير ، معلناً إلغاء معاهدة مكة . فاستغل الإمـام يحيـى هذا التـطور الجديـد ، وزحـف إلى منـطقـة عسيـر ، واستولى على نجران .

أرسلت الحكومة السعودية قواتها إلى المنـطقة ، وقضت على تمـرد الإدريسي ، الذي لجـأ إلى اليمن طـالبـاً الأمـان ، ثم جـرت مفاوضات طويلة ومضنية مع إمام اليمن ، لم تفلح في إقناعه بضرورة

الإنسحاب من منطقة تهامة .

عندها أمر الملك عبد العزيز آل سعود بالإستعداد لمواجهة القوات اليمنية ، وأرسل ، عام ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م ثلاث حملاتٍ عسكرية لهذا الغرض : الأولى بقيادة ابنه سعود لاحتلال نجران ، والثانية بقيادة خالد بن محمد لاحتلال صعدة .

أما الجيش الثالث ، فكان بقيادة الأمير فيصل ، وأُوكلت إليه مهمة احتلال حرض وميناء الحديدة ، وقد تميَّز زحفه بالسرعة الجارفة ، واستطاع احتلال حرض ، وميدي ، وبيت الفقيه ، والزيدية ، والقطيعة ، ثم ميناء الحديدة ، في فترة وجيزة . كما استطاع إخضاع قبيلة الزرانيق وغيرها من القبائل في الجنوب ، بينما كانت القوات الأخرى تتقدَّم ببطء لإنجاز مهمتها .

وفي هذا الوقت ، كانت ثلاث سفن حربية بريطانية قد وصلت إلى ميناء الحديدة لحماية الرعايا البريطانيين ، لكنها لم تحتج إلى التدخل، بعدما نجح الأمير فيصل في فرض الأمن والنظام في الحديدة ، كذلك انسحب الإيطاليون الذين جاءوا لحماية رعاياهم ، بعدما أوعز الأمير فيصل للقائد اليمني المنهزم أن يطلب منهم ذلك .

وفيما كانت قوات الأمير فيصل والقوات السعودية الأخرى تتابع الزحف في جبال اليمن ، تدخَّل زعماء العالم العربي ، لإحلال السلام بين الملكين العربيين ، وناشدوا الملك عبد العزيز وقف القتال ، فاستجاب لطلبهم مشترطاً قبول الإمام يحيى بتسليم

عسير إلى الأدارسة والتخلي عن نجران .

لم يجد الإمام يحيى بُدّاً من الموافقة على الشروط السعودية . عندها أصدر الملك عبد العزيز أمراً إلى الجيوش السعودية بالتوقف عن الزحف ، وجرت مفاوضات الصلح في الطائف بين الوفد السعودي برئاسة الأمير خالد بن عبد العزيز ، والوفد اليمني برئاسة عبد الله بن الوزير ، انتهت في ٦ صفر ١٣٥٣ هـ ، إلى التوقيع على « معاهدة الطائف » التي نصَّت على الآتي :

١ ـ إنهاء حالة الحرب بين القطرين الشقيقين ، وإبدالها بحالة سلم وصداقة وطيدة ، وأخوة إسلامية عربية دائمة .

٢ ـ اعتراف كل منهما باستقلال الآخر وملكه .

٣ ـ اعتراف اليمن بأن عسير تهامة وعسير السراة للسعودية ، كذلك بلاد نجران وبلاد يام ، ضمن حدود متفق عليها .

وبعد ذلك ، أصدر الملك عبد العزيز أمراً إلى ولده الأمير فيصل بالإنسحاب السريع من اليمن .

فيصل يقود السياسة الخارجية
أثناء الحرب العالمية الثانية

أولاً ـ الموقف من الحرب :

ما أن أُعلنت الحرب العالمية الثانية ، في أيلول عام ١٩٣٩ م ، حتى برزت أمام المملكة العربية السعودية إشكالية الموقف من هذه الحرب ، فاتخذت موقفاً حيادياً ، ولكنها كانت أميل إلى جهة الحلفاء .

وأصدر الأمير فيصل بلاغاً موجهاً إلى أهل الحجاز الذين أظهر بعضهم ميلاً إلى أحد طرفي النزاع ، دعاهم فيه إلى عدم الإنحياز إلى فريق دون الآخر ، خصوصاً وأن بلادهم مقدَّسة ، وهي محجّة المسلمين في سائر أنحاء العالم ، على اختلاف أجناسهم وميولهم السياسية .

ثانياً ـ مؤتمر لندن الخاص بالقضية الفلسطينية :

بعد أن بلغت المواجهة العربيَّة الفلسطينية مع القوى اليهودية الوافدة إلى فلسطين ذروتها ، عُقد في لندن ، عام ١٩٣٩ م ، مؤتمر حضره عدد من الدول العربية ، هي : المملكة العربية السعودية ،

مصر ، العراق واليمن ، بهدف التصدي للمخططات الدولية الرامية إلى خلق دولة إسرائيل في قلب العالم العربي .

وكان على رأس الوفد السعودي ، يومذاك ، الأمير فيصل ، الذي كانت القضية الفلسطينية محور سياسته العربية والإسلامية والدولية .

ثالثاً : رحلة الأمير فيصل الأولى إلى أميركا :

كان لاكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية ، عام ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م ، أثر كبير في تطور العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية التي كانت الشركات التابعة لها تقوم بالتنقيب عن النفط واستثماره داخل المملكة .

وفي عام ١٩٤٣ م ، دعا الرئيس الأميركي « فرانكلين روزفلت » ، الملك عبد العزيز لزيارة الولايات المتحدة ، فقبل الدعوة ، وأناب عنه في ذلك ولديه الأميرين فيصل وخالد ، اللذين وصلا إلى أميركا في أواخر أيلول من السنة نفسها .

اجتمع الوفد السعودي برئاسة الأمير فيصل مع الرئيس الأميركي ، وأجرى معه محادثات ودّية لتوطيد الصداقة العربية الأميركية ، كما اجتمع بعددٍ من كبار القادة والساسة الأميركيين .

ثم زار الأميران والوفد المرافق لهما المعالم البارزة في الولايات المتحدة ، واطلعوا على الحياة الأميركية في مختلف

مظاهرها ، وأتيح لهم التعرف إلى نتاجها الحضاري والتقني .

رابعاً ـ المساهمة في تأسيس هيئة الأمم المتحدة :

عندما شارفت الحرب العالمية على الإنتهاء ، قرَّرت الدول الكبرى المتحالفة إنشاء منظمة عالمية تهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن الدولين ، والتعاون بين الدول ، وحل المنازعات بالطرق السلمية ، ورأى الحلفاء أن تُدعى إلى الاشتراك في تأسيس هذه المنظمة الدول التي تُعلن الحرب على دول المحور .

وكان الملك عبد العزيز قد اتفق مع روزفلت وتشرشل ، عند اجتماعه بهما في مصر ، على إعلان الحرب على دول المحور لتتمكن بلاده من المساهمة في تأسيس المنظمة الدولية المقترحة . فأصدرت المملكة ، في أول آذار عام ١٩٤٥ م ، بلاغاً بهذا الخصوص ، دُعيت على أثره الحكومة السعودية إلى حضور « مؤتمر سان فرانسيسكو » الذي عقد في ٢٥ نيسان ١٩٤٥ م ، فانتدب الملك عبد العزيز نائبه ووزير خارجيته الأمير فيصل لتمثيل بلاده في هذه المهمة الكبيرة .

ألقى الأمير فيصل خطاباً في المؤتمر المذكور ، أشار فيه إلى تطابق المبادىء التي تناضل الأمم المتحدة من أجل صيانتها مع الدين الإسلامي الذي أقام العلاقات البشرية على قواعد الحق والعدالة والسلم والرخاء .

وفي ٢٦ حزيران ١٩٤٥ م ، تمَّ إقرار ميثاق الأمم المتحدة ، ووقَّع عليه الأمير فيصل ، ثم ألقى كلمة جاء فيها :

« إن هذا الميثاق لا يدل على الكمال ، كما كانت تتوقع الأمم الصغيرة التي كانت تأمل أن يحقق المثل العليا ، على أنه كان خطوة كبيرة إليها ، وسنعمل كلّنا للمحافظة عليه ، وسيكون الأساس المتين الذي يُبنى عليه صرح السلام العالمي » .

وقد أجمعت الوفود العربية إلى المنظمة الدولية ، عام ١٩٤٧ ، على اختيار الأمير فيصل ليكون ناطقاً رسمياً باسمها ، لما كان له من تأثير واحترام في المحافل الدولية ، ولما وجدوا عنده من التزام بالقضايا العربية ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية .

وفاة الملك عبد العزيز
وتعاظم مسؤوليات الأمير فيصل

في الثاني من ربيع الأول ١٣٧٣ هـ / ٩ نوفمبر ١٩٥٣ م ، توفي مؤسس المملكة العربية السعودية ، الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، في الطائف ، بعد أن لعب دوراً أسطورياً في حياة الجزيرة العربية ، من خلال تأسيسه دولةً قوية موحَّدة مترامية الأطراف .

وتولى الأمير فيصل وبعض إخوانه نقل جثمان والدهم إلى الرياض ، حيث دفن فيها بطريقة متواضعة ، وفي قبر بسيط حسب التقاليد النجدية .

إثر ذلك ، بُويع ولي العهد الأمير سعود بن عبد العزيز ملكاً للمملكة العربية السعودية، كما بُويع الأمير فيصل ولياً للعهد ، مع احتفاظه بمراكزه السابقة .

والجدير بالذكر ، أن الملك عبد العزيز كان قبل رحيله بشهر ، قد أنشأ مجلساً للوزراء ، وجعل ابنه البكر وولي عهده الأمير سعود ،

رئيساً له . وعيَّن هذا الأخير أخاه الأمير فيصل نائباً لرئيس مجلس الوزراء ، بناء لطلب والده .

وهكذا ، فإن الأمير فيصل ، كان عند وفاة والده الملك عبد العزيز ، قد تولى مختلف المهام البارزة والحسَّاسة في الدولة السعودية ، وتمرَّس بها ، مما هيَّأه لتحمل مسؤوليات أكبر في المرحلة اللاحقة بعد رحيل القائد المؤسس ، فيما بدا واضحاً ، منذ البداية ، أن أخاه الملك سعود ، الذي خلف والده في المُلْك ، لن يتمكَّن من القيام بأعباء الحكم إلاَّ بمساعدة ودعمٍ من أخيه الأمير فيصل .

وكان أولُ خللٍ ظهر في ممارسة السلطة من قبل الملك سعود ، هو عدم دعوته وزرائه إلى الاجتماع في جلسة رسمية إلاَّ بعد مرور أربعة أشهر على تولّيه المُلك ، إذ لم يكن يميل إلى عقد الإجتماعات ، والإستماع إلى المناقشات ودراسة الملفات . وحتى بعد انتظام جلسات مجلس الوزراء ، فإن الأمير فيصل هو الذي كان يتولى رئاستها ، وينظِّم شؤونها بصفته نائباً لرئيس مجلس الوزراء ، ويضطلع أيضاً بشؤون الدولة الأخرى ، مما يعني أنه كان القائد الفعلي للمملكة .

وكانت النتيجة الأولى لهذا التمايز الكبير بين الرجلين ، أن اقترح أهل العقد والحل على الملك سعود والتخلي عن رئاسة

مجلس الـوزراء لأخيه الأمير فيصل ، فـوافق على ذلـك ، وأصـدر تكليفاً له جاء فيه :

« لِمَـا عهدنـاه فيكم من كفاءة وإخـلاص ، ولثقتنا الغـاليـة ، عيَّناكم رئيساً لمجلس وزرائنا ، وذلك لكي يحصل الإنسجام في سير الأعمـال ، وليُفسح لنشـاطكم ومواهبكم مجـال العمل في مصلحـة شعبنا » .

الخلاف بين الأخوين

وسارت الأمور على ما يرام بين الملك سعود وولي عهده ، حتى نهاية السنة الثالثة من توليه المُلك ، حيث بدأ بينهما صراع خفي حيناً ، ومعلنٌ أحياناً ، مبعثه الإختلاف في التطلعات وفي طريقة العمل .

وكان الملك سعود يعيش حالةً من القلق ، والتوجس الدائم من نجاحات الأمير فيصل ، بتحريض من حاشيته ، مما ترك أثره على نهجه في الحكم ؛ فكان يحلّ مجلس الوزراء ليعيد تشكيله من جديد . وكان تارةً يمارس الرئاسة بنفسه وطوراً يسندها إلى الأمير فيصل ، خصوصاً عندما تتعثّر الأمور ، وتمر البلاد بأزمة تستعصي على الحل .

والجدير بالذكر أن الملك عبد العزيز ، عندما قرّر وضع نظام لولاية العهد ، كان قلقاً من ناحية قُدُرات ابنه سعود على تولّي شؤون الحكم بعد وفاته ، وأنّه حسم هذا الأمر ، بعد أن أشار عليه بعض المستشارين بضرورة اختيار سعود باعتباره الأكبر سناً بين

إخوته ، وأن لا شيء يمنعه من إبداله بغيره متى ثبت عدم قدرته على إدارة شؤون الدولة .

ويقال إنَّ الملك عبد العزيز ، بحث في آخر أيامه ، مع ابنه فيصل بمسألة خلع سعود من ولاية العهد ، لكن فيصلاً أقنع والده بالعدول عن هذه الفكرة ، منطلقاً من أنَّ بقاء سعود ولياً للعهد يخدم استقرار المملكة ، ومؤكداً لوالده بأنه سيؤازر أخاه بكل قوته ، ويضع تجربته في الحكم رهن إرادته .

وتحسباً للنتائج المترتبة مستقبلاً على الإختلاف في طبيعة كل من ولديه سعود وفيصل ، استدعاهما الملك عبد العزيز في أواخر أيام حياته ، وقال لهما :

« الشعب السعودي والمسلمون ، أنتم مسؤولون عنهم ، وهم متعلِّقون بكم . يجب عليكم أن ترفعوا شأن الإسلام ، وتجمعوا كلمة العرب ، وتخدموا شعبكم . ولن تستطيعوا ذلك ، إلَّا إذا كنتم أنفسكم مثالاً للإتحاد والتعاون ، وعدم التفرّق ، فكونوا متّحدين متحابِّين كأنكم رجلٌ واحد ! » .

ثم أخذ الملك عليهما عهداً بذلك ، وكرَّر وصيته لهما أكثر من مرة ، قبل أن يأذن لهما بالإنصراف .

لهذا السبب ، وحرصاً من الأمير فيصل على استمرار التفاهم

بينه وبين أخيه الملك سعود ، فإن تعاوناً صادقاً حصل في البدء بينهما .

إلاَّ أن الملك سعود لم يستطع التحرر من « عقدة فيصل » التي نشأت عنده منذ الصغر ، عندما كان يلاحظ الميزات التي كان يتفوق بها أخوه عليه . وقد أشار إلى ذلك الأمير فيصل نفسه ، عندما خاطب أخاه الملك قائلاً :

« عندك عقدة أسميها « عقدة فيصل » ، وهي مرض شفاك الله منه ، فأنا لست طالباً للملك ، ولا أريد إلاَّ أن يوفقك الله ، وأن أكون أنا خادماً لك ، وأساعدك ما استطعت ! » .

وبالرغم من أنَّ سعود ، كان يعرف أن ملاحظات فيصل له صادرة من أعماق قلبه ، وأنَّ أخلاقه فوق كل شبهة ، فإن ذلك لم يخفِّف من حدة التناقض بين الأخوين .

وعندما تطور الخلاف بينهما ، اضطر فيصل لمصارحة سعود ، قائلاً : « أنت تعتقد أنَّك فوق النظام ، وأنا أعتقد أنك تحت النظام ، أنت وأنا وكل رجل . . . » .

وبعد ذلك استأذنه في السفر إلى أميركا للعلاج .

لم تحدّ هذه المكاشفة من التجاوزات القائمة ، ولا من اندفاعة الحاشية الملكية في خططها الرامية لتأمين مصالحها الشخصية ، على حساب مصلحة الدولة ، وحتى على حساب

مصلحة الملك الشخصية ، في كثير من الأحيان .

وقد أدى ذلك إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية ، وهبوط سعر العملة الوطنية ، وتراكم الديون على خزينة الدولة .

وعلى الصعيد الخارجي ، ساءت علاقات المملكة بالدول العربية ، ولم يتمكَّن الملك سعود من مواجهة الحملة الإعلامية الموجَّهة ضده على هذا الصعيد .

وفي رجب ١٣٧٧ هـ / فبراير ١٩٥٨ م ، عاد الأمير فيصل من أميركا بعد غياب استمر ثمانية أشهر ، فيما كانت الأمور تزداد سوءاً في البلاد .

ومنذ اليوم الأول لعودته ، أبدى رغبةً في الإبتعاد عن السياسة والحكم . ولكن الملك سعود الذي كان غارقاً في الأزمة المستفحلة ، لم يتردد في قبول نصيحة المخلصين في الأسرة المالكة ، الذين أشاروا عليه بضرورة التعاون مع أخيه الأمير فيصل ، لإنقاذ الوضع المتردي في البلاد .

رفض الأمير فيصل ، في بادىء الأمر ، العودة إلى الحكم ، ولم يَعْدُل عن موقفه إلَّا بعد إلحاح الملك عليه ، ومناشدة أهل الرأي والحريصين على مصلحة البلاد لإنقاذ المملكة ، مشترطاً أن يكون الملك في وضع من « يملك ولا يحكم » كما هو الحال في بريطانيا ،

وأن تُعطى السلطة كلها لمجلس الوزراء ، ضماناً للإنسجام في سير العمل الحكومي .

لم يَـرَ الملك سعود بداً من الموافقة على هذا الأمر ، وأصدر بلاغاً ، في الرابع والعشرين من آذار ١٩٥٨ م ، منح بموجبه رئيس الوزراء المسؤولية التامة للإشراف على تنفيذ جميع السلطات الإدارية المتعلّقة بالشؤون الداخلية والخارجية والمالية .

وما إن تسلّم الأمير فيصل شؤون الدولة ، واطّلع على حقائق الوضع المالي فيها ، حتى فوجىء بإفلاس الخزانة ، وعجزها عن دفع رواتب الموظفين . فبادر فوراً إلى تنظيم الشؤون الداخلية واتخذ جملة من التدابير لإنقاذ مالية البلاد ، وإعادة الريال السعودي إلى وضعه السابق . وتمكّن بذلك من إنقاذ البلاد من أعظم كارثة مالية مرّت بها المملكة في تاريخها .

وعمل الفيصل أيضاً على تنظيم الشؤون الخارجية للدولة ، متمسكاً بمبادىء الحياد الإيجابي ، ورفض مبدأ الأحلاف العسكرية .

وبالرغم من ذلك ، فإن الملك سعود ، عاد لمضايقته ، فتجدّد الصراع بين النهجين السياسيين المختلفين ، وبرزت إزدواجية السلطة من جديد ، وبدا أنّ العوامل الذاتية المؤثرة في هذا الخلاف لم تُمْحَ من الذاكرة .

وظلَّت تراود الملك سعود من حين لآخر فكرة أن يكـون ملكاً مطلق السلطان ، كوالده عبد العزيز ، وكان يفترض أنه ما دام الأمير فيصل مُمْسِكاً بالسلطة فلن يتحقق له ذلك ، فاضطر الأمير فيصل إلى تقديم استقالته مجدداً ، فقبلها الملك ، وشكَّل حكومةً برئاستـه عام ١٣٨٠ هـ / ١٩٥٩ م .

ثم مـا لبثت الأمور الصحيَّة ، التي مرَّ بهـا الملك سعـود ، أن حتَّمت عليه إنابـة الأمير فيصل من جديد ، برئاسة مجلس الوزراء ، إثر مغادرته البلاد للإستشفاء سنة ١٣٨١ هـ / ١٩٦٠ م .

وبعد أن عاد الملك إلى البلاد ، شكَّل حكومةً جديدة ، احتفظ برئاستها لنفسه ، وعيَّن فيصلاً نائباً لرئيس مجلس الوزراء .

وبعـد حصـول الإنقـلاب الجمهـوري في اليـمن ، عـام ١٩٦١ م ، ومرض الملك سعود ، استُدعي الأمير فيصل من نيويورك التي كان قد قصدهـا لحـضور اجتماع الأمم المتحدة ، ومؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد هناك ، وسلَّمه الملك رئاسة الحكومة ، وأطلق يده في اختيار الوزراء ، ووضع بيده كل السلطات ، ثم غادر إلى الخارج للإستشفاء والنقاهة .

بدأ الأمير فيصل مرحلةً جديدة في قيادة الدولة ، فألَّف حكومةً جديدة ، وأصدر بياناً مهماً وعد فيه ببذل كافة الجهود لتطويـر كيان الدولة وتـدعيمه ، وإعـطاء شعب المملكة مكـانه الـلائق به كشعب « كان منذ فجر التاريخ العربي مركز انطلاق العروبة الحقَّة ، ومصدراً

إشعاع للحضارة الإسلامية الخالدة » .

ثم قام بحملة إصلاح في دوائر الدولة وأجهزتها ، طالت كل الموظفين العاجزين عن القيام بمهامهم ، فلم يَرُقْ للحاشية الملكية هذا التحول البارز في السلطة السعودية ، فعملت على إعادة الملك من أوروبا ، بالرغم من مرضه ، وحثّته على استعادة سلطاته ، مما أدى إلى إزدواجية في السلطة ، وتعطيل سير العمل في الدولة ، وإضعافها على مستوى التحديات الخارجية التي كانت تواجهها .

إثر ذلك ، تنادى أصحاب الرأي وأهل الحل والعقد ، ومن بينهم الأمراء السعوديون ، بدافع الحفاظ على مصلحة الشعب والوطن ، واعتبروا أنه لم يعد جائزاً أن تستمر الأمور على ما هي عليه ، خصوصاً وأن الملك مريض ، وأن صحته في تردٍّ مستمر .

عندها ، قرَّر الأمير محمد بن عبد العزيز إحالة هذه الإشكالية الخطيرة إلى كبار علماء المملكة للنظر فيها . فاجتمع هؤلاء في ١٦ ذي القعدة ١٣٨٣ هـ / ٢٣ آذار ١٩٦٤ م ، وقرروا ما يلي :

١ ـ أن يكون جلالة الملك سعود ملكاً على البلاد ، له حق الإحترام والإجلال .

٢ ـ أن يقوم سمو الأمير فيصل ، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ، بتصريف جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية ، في حضور الملك وغيبته ، من دون الرجوع إلى الملك في ذلك .

وبعد صدور هـذه الفتوى ، اجتمـع الأمراء وأعلنـوا موافقتهم عليها ، وطالبـوا الأمير فيصـل ، بصفته وليـاً للعهد ورئيسـاً لمجلس الوزراء ، الإسراع في تنفيذها .

وفي ١٧ ذي القعدة ، اجتمع مجلس الـوزراء برئـاسة الأميـر خالد ، نائب رئيس مجلس الوزراء ، وقرر إناطة كل الأحكام الشرعية والنظامية ، التي كان يمارسها الملك ، بالأمير فيصل ، الذي أصبح عمليـاً بمثابـة « الوصي على العـرش » ، كما وصفتـه ، يـومـذاك ، الصحافة الغربية .

وتسارعت الأحداث بعد ذلك ، فحصلت محاولات اعتراضية من قبل حاشية الملك ، والقوى المؤيدة له ، ضد التحوّل الحاصل في الحكم لمصلحة الأمير فيصل . وكادت هذه الإعتراضات تتطوَّر إلى أعمال تلحق الضرر بأمن البلاد ووحدتها واستقرارها . فسارع العلماء والأمراء وتداولوا في اتخاذ قرارٍ تاريخي ، قضى بخلع الملك سعود ، والمناداة بفيصل ملكاً على البلاد .

ولكن فيصل لم يقبل بخلع أخيه من العرش ، واشترط لقبول البيعة أن يتخلى سعود عن المُلْك طواعية .

وكان جواب الملك وحاشيته الرفض مع الإصرار على أن يستعيد سعود سلطاته . عندها ، أعلن العلماء والأمراء الثبات على موقفهم بخلع الملك ، ومبايعة فيصل بالمُلْك والإمامة ، ووجَّهوا رسالة بذلك إلى نائب رئيس مجلس الوزراء .

وفي السابع والعشرين من جمادى الثانية ١٣٨٤ هـ ، اجتمع مجلس الوزراء برئاسة الأمير خالد بن عبد العزيز ، نائب رئيس

مجلس الـوزراء ، وبعد الإطـلاع على قرار أسـرة آل سعـود وفتـوى العلماء أيَّد المجلس بالإجماع هاتين الخطوتين ، وقرَّر ما يلي :

١ ـ مبايعة ولي العهد فيصل بن عبد العزيز ملكاً شرعياً على المملكة العربية السعودية .
٢ ـ الطلب إلى الفيصل بصفته ملكاً ، قبول البيعة وإعلانها .

وإزاء هـذه المبايعـة الجماعيـة ، قـرَّر الملك فيصـل تحمّـل المسؤولية الخطيرة ، وأصدر بياناً تاريخياً بقبول البيعة ، أذاعه بنفسه من راديو مكة ، حدَّد فيه سياسة المملكة العربيـة السعوديـة ونهجها على الصعيدين الداخلي والخارجي .

وبعـد ذلـك ، تـوالت الإحتفـالات الشعبيـة والـرسمية ، في مختلف المدن والقرى ، وكان يجري خـلالها إعـلان البيعة والـولاء والتأيـيد للملك الجديد .

كـان لهـذا الحـدث التـاريخي صـدى كبيـراً في الخـارج ، وأجمعت الصحف الكبرى في الشرق والغرب على أن تولِّي فيصـل المُلك هو بدء تحوّل جديد في حياة المملكة . وقد جاء في جريـدة « لـومونـد » الفـرنسيـة : « إستحق (الملك فيصـل) المُلْك بعـرق جبينه » ، و « أفكاره في السياسة الخارجية ليست جامدة ، وهذا شيء حسن » .

أما جريدة « الإيكونـوميست » ، فقالت : « أمـا فيصل ، فهـو

رجل عصري ، جهَّز العربية السعودية بمؤسسات دولة تعيش في القرن العشرين ، ووضع لها أسس إصلاح سليم في حياته الاجتماعية والاقتصادية » .

وبعد شهرين من مبايعة العلماء والأمراء ومجلس الوزراء والجمهور لفيصل ، أرسل إليه أخوه سعود كتاباً ، يبايعه فيه بالمُلْك .

وبعد أن استتب له الأمر ، قرَّر الملك فيصل اختيار أخيه محمد بن عبد العزيز ولياً للعهد ، عملاً بالتقليد الذي أرساه والده ، ومراعاةً لقاعدة السِّن المتَّبعة . إلَّا أنَّ إعلان الأمير محمد رفضه لهذا المنصب ، بسبب عزوفه المعروف عن تولِّي المناصب العامة ، جعل الملك فيصل يختار أخاه خالد بن عبد العزيز ولياً للعهد . ووجَّه بياناً ، بذلك ، إلى الشعب السعودي ، معتبراً أن « ولاية العهد هي عنصر أساسي من عناصر استمرار الحكم ورسوخه .

إنجازات الملك فيصل

كان لتولي فيصل المُلْك في البلاد ، أثر كبير على سير الأمور فيها ، بالرغم من أنَّ نهجه كملك ، كان امتداداً للدور الكبير الذي لعبه في المملكة، منذ أن تعاطى قضايا الشأن العام ، وهو فتىً لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره ؛ فوجوده على رأس الدولة ، نقلها إلى مرحلة الإستقرار الدائم ، بعد فترة من الإزدواجية في السلطة ، تركت آثارها السلبية ، على شؤون الحكم ، وعلى مختلف مؤسسات الدولة ومشاريعها وأوجه النشاط فيها .

وتسنّى للملك فيصل ، في بداية عهده ، أن يُزيل الإنحراف والشوائب والأخطاء التي نجمت عن تلك الفترة ، واستطاع أن ينهض بالمملكة ، ويصحّح مسيرتها ، مما جعلها قادرة على لعب دور كبير على الصعيدين الإقليمي والدولي .

على أننا إذا أردنا أن نحدّد سياسة الفيصل في الحكم ، ونبيّن مجمل مواقفه وقراراته التي اتخذها داخلياً وخارجياً ، يظهر لنا بوضوح أنها نمط واحد متكامل ، بدءاً بخطواته الأولى في الحكم ، مروراً بكل المناصب التي تولاّها ، وانتهاءً بمبايعته ملكاً على البلاد .

وقبـل أن نتحـدث عن أبـرز منجـزات الملك فيصـل بـن عبد العزيز ، نشير إلى أن إطار البحث لا يتسع للإلمام بها كلياً ، وأن ما سنورده ، في هذا المجال ، هو جملة من الإنجازات التي يمكن أن تندرج تحت العناوين التالية :

ـ مواقف الفيصل الـدستوريـة ونـظرتـه إلى الملك والنـظام الملكي ، جهـوده لتطويـر نظام الحكم ، دوره في مسيـرة الإصلاح الإداري والإجتماعي والإقتصادي والمـالي ، دوره في بنـاء الجيش السعودي ، وسياسته الخارجية .

نظام الحكم الأمثل في نظر الفيصل

سـأل أحد الصحفيـين الأجـانب الأمير فيصـل ، قبل مبـايعته بـالملك : « هل تفكـرون ، يا صـاحب السمو ، في وضـع دسـتـور للمملكة ؟ » .

فكـان جوابـه : « أظن أن دسـتـور المملكـة أقـدم دسـتـور في العالم ، وقد مضى على كتـابته أكثـر من ١٣٠٠ سنة ، وهـو القرآن الكريـم ، فمن يسـاعده الحـظ أن يكون القرآن دستوره ، فهل يتطلّع إلى أي دستورٍ وضعي ؟ » .

هـذا هو المـوقف النظري للفيصـل من الدستـور ، أو النظام الأساسي للحكم ، في المملكة العربية السعودية .

أما موقفه العملي من هذا الأمر ، فقد ورد في البيان الوزاري ،

الذي ألقاه عام ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م ، على الوجه التالي :

« تعتقد حكومة صاحب الجلالة ، أن الوقت قد حان ، لإصدار نظام أساسي للحكم ، مستمدّ من كتاب الله وسنّة رسوله ، وسيرة خلفائه الراشدين ، وحيث تُوضع في وضوح كامل المبادىء الأساسية للحكم ، وعلاقة الحاكم بالمحكوم ، وتنظِّم سلطات الدولة المختلفة ، وعلاقة كل فئة بالأخرى ، وينص على الحقوق الأساسية للمواطن ، ومنها حقه في حرية التعبير عن رأيه ، في حدود العقيدة الإسلامية والنظام العام » .

وعلى الرغم من أن الظروف التي مرَّت بها المملكة ، في تلك الفترة ، حالت دون إنجاز هذا النظام ، فإن أعرافاً دستورية غير مدوَّنة ، ونصوصاً تنظيمية متفرِّقة ، تحدِّد ملامح الحكم ، نشأت في المملكة خلال مراحل تطورها المختلفة ، تجدر الإشارة إليها ، قبل التحدث عن دور الملك فيصل في تحديثها .

١ ـ الأمر الملكي الصادر في ١٧ جمادى الأولى ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م ، الذي قضى بتحويل المملكة الحجازية النجدية إلى **المملكة العربية السعودية** كدولة ملكية موحَّدة .

٢ ـ التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية الصادرة عن الملك عبد العزيز في ٢١ صفر ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٦ م ، التي نصَّت على « أنَّ الدولة العربية الحجازية ، ملكية شورية ، تكون الأحكام فيها دواماً منطبقة على كتاب الله وسنَّة رسوله ، وما كان عليه

الصحابة والسلف الصالح » . وهذه التعليمات سحبت نفسها حكماً على المملكة بعد توحيدها .

٣ ـ حصر العرش بأولاد الملك عبد العزيز وسلالته ، بعد أن تخلى له والده الإمام عبد الرحمن عن الإمارة ، قبيل فتح الرياض عام ١٩٠٢ م. وتكرَّس هذا المبدأ في اتفاقيتين عقدهما عبد العزيز: الأولى مع الحكومة التركية عام ١٩١٤ م ، والثانية مع بريطانيا عام ١٩١٥ م ، اعترفت الدولتان بموجبهما بسلطته على نجد والإحساء مدى الحياة ، ولأولاده من بعده .

وعندما اختار الملك عبد العزيز ابنه الأكبر سعوداً ، ولياً للعهد عام ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م ، دعا مجلسي « الشورى » و « الوكلاء » إلى الإجتماع لإقرار ذلك ، ووضْعِ نظامٍ ثابت لوراثة العرش ، معلناً رغبته في السير « على النهج الذي سار عليه خلفاء المسلمين وملوكهم ، من عقد البيعة بولاية العهد على من كان مستجمعاً الشروط الشرعية المرعية » .

ويقضي هذا النظام بأن يكون الحاكم أحد أولاد عبد العزيز ، وأن يتمَّ انتخابه بطريقة « العهد » ، أي أن يُسمِّي الحاكم القائم خلفه في حياته ، ليتولى الحكم بعد وفاته ، ويرافق ذلك عقد البيعة الذي يُعتبر نوعاً من الإستفتاء ، يُعلن فيه الشعب قبوله بالإمام الملك والإلتزام بطاعته .

والجدير بالملاحظة هنا ، أن وراثة العرش بقيت محصورة في أولاد عبد العزيز ، ما وُجِدَ بينهم من يصلح للملك ، بحيث يتولى العرش ، منهم ، الأخ بعد أخيه ، لا الوالد بعد أبيه ، مع ترجيح الأكبر سناً .

٤ ـ نظام مجلس الوكلاء ، ودوره استشاري فقط .

٥ ـ نظام مجلس الوزراء ، ويتناول تنظيم السلطتين التشريعية والتنفيذية .

ويرى الفيصل أن الحكم السعودي ينطلق من الشعب الذي اختار ممثليه من النخبة المجسّدة في العلماء والأمراء ، ومجلس الشورى ، ومجلس الوزراء ، وهذه « النخبة اختارت الصفوة » ، وأطلقت يدها في تصريف الأمور وتسييرها .

وفي معرض جوابه على سؤال حول نوع الحكم الأصلح للبلاد العربية السعودية الملكية أم الجمهورية ؟ قال الفيصل :

« المهم في الحكم ليس الإسم ، وإنما التطبيق ؛ فكم من نظام غير صالح « يُولد المَقْتَ والإعتراض لدى أي شعب كان ؛ فالأسماء ليست هي العبرة في الحكم ونوعيته ، وإنما العبرة للتطبيق ولشخصية الحكام » .

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية ، يقول الفيصل : « إن نظام الملك لم تعرفه المملكة أصلاً ، لأن منشئها قد بايعه الشعب

بالإمامة قبل أن يبايعه بالمُلْك ، والمبايعة في المفهوم الإسلامي نوع من الإنتخاب الحرّ الذي يتطلَّب توفر شروط أساسية فيمن يُنتخب للقيام بمهام الإمام » .

ويعتبر الملك فيصل أن الحاكم هو خادم للشرع ، وهو أخ لسائر أفراد الشعب ، وإذا كان الشعب يخلص ، فليس لشخص الملك كفرد ، إنما لما يمثِّله الملك من قِيَم ومُثُل ، وفي ذلك يقول :

« ليس الإخلاص والمحبة لفيصل ، إنما الإخلاص والمحبة للشعب الذي يمثله الفيصل » .

جهود الفيصل لتطوير نظام الحكم

كان أول عمل قام به الفيصل ، يعد تولِّي أخيه سعود المُلْك أَنْ حمل هذا الأخير على تعديل مجلس الوزراء ، الذي وُضِعَ قبل شهر فقط من وفاة والده الملك عبد العزيز ، وذلك لجهة تقليص سلطة الملك لصالح مجلس الوزراء .

وفي عام ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م ، لم يقبل الفيصل تولِّي رئاسة الوزراء ، إلَّا بعد موافقة الملك سعود على تعديل نظام مجلس الوزراء ، لجعله نظاماً عصرياً في طريقة تأليفه ، واجتماعاته ، وكيفية اتخاذ قراراته ومحاكمة أعضائه ، وعلاقته بالملك . ومما جاء في هذا النظام :

« يرسم مجلس الوزراء السياسة الداخلية ، والخارجية ،

والمالية ، والإقتصادية ، والتعليمية ، والدفاعية ، وجميع الشؤون العامة للدولة ، ويُشرف على تنفيذها ، ويملك السلطة التنظيمية ، والسلطة الإدارية . وهو المرجع للشؤون المالية ، ولجميع الشؤون المرتبطة في سائر وزارات الدولة والمصالح الأخرى . وهو الذي يقرِّر ما يَلْزَم اتخاذه من إجراءات في ذلك ، ولا تعتبر المعاهدات والإتفاقات الدولية نافذة ، إلاَّ بعد موافقته . وقرارات مجلس الوزراء نهائية إلاَّ ما يحتاج منها لاستصدار أمر ملكي ، طبقاً لأحكام هذا النظام » .

وفي ١٤ رجب ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م ، أي بعد فترة وجيزة من توليه المُلْك ، أجرى الملك فيصل ، تعديلاً جديداً على نظام مجلس الوزراء ، أصبح بموجبه الملك رئيساً لهذا المجلس ، كما نصَّ على أن تُعقد اجتماعاته برئاسة الملك ، أو نائب رئيس مجلس الوزراء ، ولا تصبح قراراته نهائية ، إلاَّ بعد تصديق الملك عليها ، وأصبح الوزراء يُعيَّنون ، ويُعفَون بأمرٍ ملكي ، كما أصبحوا مسؤولين عن أعمالهم أمام الملك .

ومع أن هذا التعديل قيَّد صلاحيات مجلس الوزراء ، ورَهَن أعماله بتوقيع الملك ، إلاَّ أن هذا الأخير لم يعد باستطاعته أن يحكم منفرداً ، كما كان يحصل من قبل ، إنَّما يحكم بمجلس الوزراء ، ومن خلاله . وأصبح هذا المجلس يتمتع بصلاحيات واسعة في المجالات التشريعية ، والتنفيذية ، والإدارية ، والمالية .

بالإضافة إلى ذلك، عمل الفيصل على تكريس حكم الشورى، من خلال تعزيز « مجلس الشورى » الذي أنشأه والده في الحجاز، عندما عيَّنه نائباً له على تلك البلاد .

الفيصل يقود مسيرة الإصلاح والتنمية

اضطر الملك سعود عام ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م ، بسبب تردِّي حالته الصحية ، وازدياد المخاطر التي كانت تحدق بالمملكة ، إلى استدعاء أخيه الأمير فيصل من أميركا ، وكلَّفه بتأليف وزارة جديدة ، كما وضع بيده كل السلطات .

وفي أول اجتماع لمجلس الوزراء الجديد ، ألقى الفيصل بياناً تاريخياً ، وعد فيه بوضع نظام أساسي للمملكة ـ سبقت الإشارة إليه ـ كما حدَّد الإطار الإصلاحي لكل أوجه النشاط العام في المملكة العربية السعودية ، والتي كان من أبرزها :

١ ـ العمل على إقرار نظام للمقاطعات يوضح طريقة الحكم المحلي ، لمناطق المملكة المختلفة ، وذلك لدفع عجلة التطور الإداري والسياسي والإجتماعي في البلاد .

٢ ـ مضاعفة الجهود « لإصدار نظام لاستقلال القضاء ، يعزِّز حُرمته ومكانته ، ويمسك بزمامه مجلس أعلى للقضاء ، وإنشاء وزارة للعدل تُشرف على الشؤون الإدارية لهذا القطاع ، ويلحق بها نيابة عامة للدولة ترعى مصالح المواطنين وتذود عن حقوقهم » .

٣ ـ ضرورة منح الإفتاء عناية أكبر ، وأن يكون لفقهاء المملكة وعلمائها دور إيجابي فعَّال في بحث ما يستجد من مشاكل للأمَّة ، وذلك من خلال تأسيس مجلس للإفتاء يضم عشرين عضواً من خيرة الفقهاء والعلماء .

٤ ـ أن تقوم الحكومة حالاً بإصلاح وضع هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بما يتمشى مع الأهداف الإسلامية الرفيعة التي وُضعت أساساً من أجلها .

٥ ـ متابعة النهوض بالمستوى الإجتماعي للأمة، وخاصة لجهة ضمان العلاج والدواء بالمجَّان لجميع المواطنين ، وتأمين التعليم المجاني في جميع مراحله ، وإقرار نظام الضمان الإجتماعي ، ونظام الحماية من البطالة .

٦ ـ اتخاذ كافة الإجراءات لوضع برامج إصلاحية جذرية ، ينتج عنها انتعاش دائم للحركة الإقتصادية ، تشمل : المواصلات ، ومصادر المياه ، وإقامة السدود ، والعمل بكل الوسائل لتنمية الزراعة والصناعة .

٧ ـ إلغاء الرق بصورة مطلقة ، وتحرير جميع الأرقاء على أن تقوم الحكومة بتعويض من يثبت استحقاقه لذلك .

وقد تابع الملك فيصل جهوده على امتداد الفترة اللاحقة لتحقيق مضمون هذا البيان الإصلاحي ، وحقق خطواتٍ مهمة في مختلف الميادين سنتبيَّنها فيما يلي .

الإصلاح الإداري والمالي

أولاً ـ الإصلاح الإداري :

وقد تجسَّد بالآتي :

١ ـ إنشاء « معهد الإدارة العامة للتنظيم الإداري » عام ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م ، لرفع كفاية موظفي الدولة عن طريق تدريبهم على مختلف المستويات ، وجمع وتبويب وتصنيف الوثائق الإدارية ، والمساهمة في التنظيم الإداري ، وتقديم المشورة الإدارية للوزارات والمصالح .

٢ ـ نظام المقاطعات : أقره مجلس الوزراء عام ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م ، وهو خطوة فعَّالة لإصلاح نظام الإدارة وتطويره ، من خلال إقرار نظام الحكم المحلي ، وإنشاء مجالس المقاطعات التي تشترك مع حكام المقاطعات في إدارة الوحدات الإدارية الجديدة . وفي إطار هذا النظام اعتبر حكام المقاطعات موظفين إداريين ملحقين بوزارة الداخلية .

٣ ـ تأسيس « اللجنة العليا للإصلاح الإداري » في ٤ رجب ١٣٨٣ هـ / ٢١ تشرين الثاني « نوفمبر » ١٩٦٣ م .

ثانياً ـ الإصلاح المالي :

ومن أبرز الأعمال التي سجَّلها التاريخ السعودي للملك فيصل ، دوره في إنقاذ البلاد من أسوأ كارثة مالية حلَّت بها ، منذ

تأسيسها ، وذلك عام ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م ، وكادت أن تؤدي إلى تدمير بنية الدولة .

وفي هذا الظرف بالذات تسلَّم الفيصل رئاسة مجلس الوزراء ، وصُعِقَ عندما علم أن خزانة الدولة لا تملك سوى ٣١٧ ريالاً ، فبادر فوراً إلى اتخاذ سلسلة إجراءات استثنائية لإنقاذ الموقف قبل استفحاله ، وانهيار كل شيء . فلجأ أولاً إلى المصارف السعودية للحصول على قروض ، تمكَّن بواسطتها من تسديد رواتب الموظفين . وفرض على شركات البترول تسديد حصة الدولة من عائدات النفط ، وتأجيل استيفاء ما يترتب لها من ديون على خزينة الدولة . ثم طلب إعادة دراسة الموازنة من جديد ، معتمداً سياسة تقشف قاسية في الإنفاق .

وسرعان ما أعطت هذه الإجراءات نتائجها الإيجابية ؛ فساهمت ، بشكل قاطع ، في إيقاف التدهور المالي الحاصل ، دون أن تضطر الحكومة إلى الإستعانة بالقروض الخارجية التي تؤثر على سيادة الدولة واستقلالها ، كما جرى مع الخديوي توفيق والخديوي إسماعيل إبَّان الأزمة المالية في مصر ، في القرن الماضي .

وعلى الصعيد المالي أيضاً ، عمل الفيصل، عام ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م ، على إصدار العملة السعودية الورقية على أسس جديدة ومتينة ، تكون بديلاً للعملة التي كانت متداولة حتى ذلك التاريخ .

وتمكَّن الملك فيصل من حل قضية البنوك التي تطرح إشكالية

الربا المحرَّم شرعاً ، بعد التشاور مع العلماء ، باعتبار أن المصارف مؤسسـات لا بدّ منها لسير الإقتصاد الحديث والتجارة الداخلية والخارجية ، وأن الفائدة المصرفية ضرورية لدفع رواتب الموظفين في هذه المؤسسات ، والنفقات المصرفية الأخرى الضرورية للإقتصاد الوطني .

الفيصل والتطور الإقتصادي والعمراني

أولاً ـ إنشاء « الهجر » وتوطين البدو :

من أهم الأعمال التي قام بها الملك عبد العزيز آل سعود في إصلاح الجزيرة هي تشييد « الهجر » في نجد . وهذا يعني تحضير البدو ، ونقلهم من البداوة إلى الحضارة ، وتشجيعهم على الإقامة في قرى تُبنى خصِّيصاً لسُكْنَاهم ، يمارسون فيها الزراعة ، والتجارة ، بدل الغزو والإقتتال .

وفي عهد الملك فيصل ، أُقرّت مشاريع واسعة لتحضير البدو ، أبرزها : « مشروع الفيصل النموذجي لتوطين البدو » في منطقة حرض .

ثانياً ـ البترول :

ظهر البترول في المملكة العربية السعودية ، بكميات تجارية ، في شهر أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٣٨ م . ولا يتسع المجال هنا لاستعراض الظروف التي أدت إلى التعاقد مع الشركات الأميركية

لاستخراجه والتي يمكن الاطلاع عليها في كتابنا الآخر من هذه السلسلة « الملك عبد العزيز آل سعود » .

وقد حصلت حكومة الملك فيصل ، من شركة آرامكو إثر مفاوضات سلمية على تعديلات وشروط جديدة تتعلق باحتساب الضرائب المتوجبة على هذه الشركة ، وعلى شركة التابلاين ، بتحديد أسعار الزيت ، ومواعيد دفع ضرائب الدخل ، وتعديل مساحة امتياز الشركة باتجاه التناقص التدريجي حتى تصل إلى ألف ميل مربع فقط ، بما يؤدي إلى تعزيز عائدات الدولة .

وفي ٣ ذي الحجة ١٣٨٤ هـ / نيسان ١٩٦٥ م ، وقّعت حكومة الملك فيصل اتفاقاً مع شركة أوكسيراب الفرنسية للتنقيب عن البترول ، واستخراجه في المنطقة الغربية من المملكة . ويعتبر هذا الإتفاق فتحاً جديداً في تاريخ الإتفاقات البترولية ، لأنه يؤمّن للبلاد المنتجة للبترول مزايا كثيرة ، ويساعد مؤسساتها الوطنية على المشاركة في أعمال الإنتاج والتصنيع ، ثم الإستقلال بها ، بدلاً من الإكتفاء باستلام العائدات وإنفاقها .

وحرص الملك فيصل على تصحيح طرق إنفاق عائدات الدولة من النفط ، وتمكّن من تنفيذ سياسة إنمائية شاملة ، قفزت بالمملكة العربية السعودية إلى مستويات عالية من التقدم والإرتقاء والإزدهار .

ووعى الملك فيصل أن على الدولة أن لا تعتمد في دخلها على البترول وحده ؛ فهذا المورد ، مهما بلغ حجمه ، لا يكفي وحده

لتطوير البلاد تطويراً كاملاً ، فضلاً عن « أن من الأفضل أن نهيء أنفسنا قبل كل شيء ، لنكون قادرين على أن نقوم بمهامنا ومشاريعنا بذاتنا دون الإعتماد على الأجنبي » .

ومن هذا المنطلق ، أطلق الفيصل ، عام ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م ، شعاره البارز « ستكون الدولة السعودية ، بحول الله في القريب ، دولة صناعية ، ولها اكتفاء زراعي ، وتتعدَّد مصادر دخلها وتتنوع » .

ثالثاً ـ الصناعة :

رأى الفيصل أنَّ قيام صناعة متطوِّرة في البلاد، يتطلب توافر الخبرات الفنيَّة والمواد الأوليَّة وأسواق التصريف ، لذا ، تقرَّر البدء بالصناعات الصغيرة ، على أن يلي ذلك الصناعات الكبيرة متى تأمنت الشروط اللازمة لذلك .

وأبرز الصناعات التي قامت في المملكة بإشراف الملك فيصل هي :

ـ صناعة الإسمنت والجصّ والرخام .
ـ استخراج المعادن وتوليد الكهرباء .
ـ الصناعات البترولية والغاز الطبيعي ، والصناعات الكيماوية ، من أسمدة وغيرها . وقد أُنشئت في العام ١٩٦٢ م ، « المؤسسة العامة للبترول والمعادن » ، « بترومين » ، التي اهتمت باستخراج

النفط وتكـريره وتسـويقـه ، كمـا اهتمت بـالتنقيب عن المعـادن واستخـراجها ، إضـافة إلى استثمـار العديـد من مناجم الـذهب والفضة والنحاس والزنك والرصاص .

- مصنع الحديـد والصلب الذي أنشيء في جـدة عام ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
- مصنع خلط الكبـريت ولـدائن البـلاستيـك ومشـروع السمـاد والنشادر .
- الصنـاعات الـزراعية كـالتمور والعسـل ، والصبـاغـة النبـاتيـة ، والأعشاب الطبية .
- اللؤلؤ والأصداف .

رابعاً - الزراعة :

كان للزراعة دورٌ بـارز في حركـة الملك فيصل الإصـلاحية ، حيث تمَّ تحويل قسم من الصحاري القاحلة ، والكثبان الرملية ، إلى واحـات خضراء ، تنتـج شتى أنواع المحـاصيل الـزراعية ، لتحقيق الإكتفـاء الذاتي من الإنتـاج الزراعي ، وذلـك بإقـامة السـدود وشق التُرع ، وتحلية مياه البحر ، واستخراج المياه الجـوفية ، واستخـدام كل وسائل التغذية الحديثة لهذا الغرض .

فإضافةً إلى « مشروع الفيصل النموذجي لتوطين البدو » والذي يعتبـر إنجازاً زراعيـاً مهماً ، اهتم الملك فيصـل بتنفيـذ المشـاريـع التالية :

- مشروع الإحساء : وقد بدأ العمل به عام ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦ م ، ويتضمَّن هذا المشروع توفير المياه الحلوة اللازمة للزراعة، لزيادة الأراضي المستصلحة ، وتصريف مياه المستنقعات التي تلحق الضرر بالحياة المدنية .

- مشروع حجز الرمال في الإحساء : لحماية هذه المنطقة من الرمال المتحركة التي تهدد المناطق الزراعية .

- مشروع تنمية وادي جيزان : الذي يعتبر من أخصب مناطق المملكة ، ويشتمل على إقامة سد ضخم للإستفادة من مياه السيول والأمطار .

- مشروع تحسين الري بالقطيف : لتوسيع الأراضي الزراعية في تلك المنطقة وتوفير المياه لها .

- توزيع الأراضي البور على المواطنين والمؤسسات الخاصة بموجب النظام الذي أصدره الملك فيصل عام ١٩٦٨ م لإشراك رؤوس الأموال الخاصة في استصلاح الأراضي وإحيائها .

- مشاريع تحلية مياه البحر ، للشرب والري .

- التعاقد مع شركات عالمية معروفة لمسح وتقييم موارد البلاد وإمكاناتها الزراعية ، والتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، للمساعدة على اقتراح الوسائل المناسبة لتنمية هذه الموارد .

ـ وضع الخطط لتحسين طرق إنتاج المحاصيل الزراعية ، كالحبوب والخضار وغيرها ، وتربية المواشي .

خامساً ـ العمران :

قطعت المملكة العربية السعودية ، بقيادة الفيصل ، رئيساً للوزراء ، ثم ملكاً ، شوطاً كبيراً في مختلف أوجه العمران ، من منشآت ضخمة ، ومبانٍ حديثة ، وجامعات كبيرة ، ومراكز ثقافية متعدِّدة ، وحدائق واسعة ، إلى جانب شبكة مهمة من الطرق المعبَّدة بالإسفلت ، بلغ مجموع أطوالها ، عام ١٩٦٨ م ، ١٠٤٢٦ كيلومتراً ، إضافة إلى شبكة متطورة من السكك الحديدية . كما جرى الإهتمام بتطوير الموانىء البحرية وتوسيعها ، وتحديث وسائل البرق والبريد والهاتف ، ووسائل الطاقة والتجهيزات الكهربائية .

كما تمَّ إنشاء وزارة للمياه ، عُنِيَتْ بتوفير هذه المادة الحيوية ، بما يلبي حاجات المدن والقرى . وانتشرت أيضاً مشاريع مياه الشرب في مختلف مناطق البلاد . ومن أبرزها : مشروع مياه الرياض الذي يُعدّ من أعظم المشاريع المائية في المملكة .

الفيصل في مواجهة الجهل والمرض وتحقيق الرعاية الإجتماعية

أولاً ـ التعليم والتربية :

كان للتعليم والتربية نصيب كبير من اهتمامات الملك فيصل

الذي تمكن من خلق نهضة علمية واسعة ، انطلاقاً من شعار : العلم مجاناً وللجميع .

ففي العام الدراسي ١٣٧٩ ـ ١٣٨٠ هـ / ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ م ، وصل عدد المدارس ، على اختلاف درجاتها ، إلى حوالى ألف مدرسة ، ثم قفز ، خلال عامين ، إلى ألف وثلاثماية مدرسة ، تصم حوالى ماية وخمسين ألف تلميذ . وفي العام ١٣٨٧ ـ ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ م ، بلغ عدد المدارس ، في المراحل الثلاث ، ألفين وأربعماية وست عشرة مدرسة ، تضم ٤٣٤٧٦٦ طالباً وطالبة ، بفضل الجهود الكبيرة التي بُذلت للإقبال على المدرسة ، من خلال استخدام مختلف وسائل الترغيب .

وإضافةً إلى ذلك ، اهتمت الدولة بإنشاء المعاهد الفنية والصناعية والزراعية والتجارية ، وفرضت على شركة أرامكو تدريب عددٍ كبيرٍ من الطلاب في ورشاتها .

كما تمَّ تشييد عدد من الجامعات ، منها : جامعة الرياض ، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ، جامعة الملك عبد العزيز الأهلية في جدة ، وكلية البترول والمعادن .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الإهتمام الكبير بإيفاد الطلاب المتفوقين إلى الولايات المتحدة ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وهولندا ، ولبنان ، والنمسا ، للتخصيص في كافة الميادين العلمية والطبية ، والتكنولوجية ، والزراعية ، والأدبية .

وبدأ تعليم الفتيات عام ١٩٦٠ م ، ولم يلبث أن ازداد عدد مدارس الإناث، وبلغ، عام ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ م، ٢٨٦ مدرسة ابتدائية، تضم ٩٦٨٢٤ تلميذة ، و١٢ مدرسة متوسطة تضم ٣١٨١ طالبة ، و٢٦ معهداً للمعلمات تضم ٣٨٩٢ طالبة .

كذلك أنشئت معاهد خاصة لتعليم المعاقين ، من المكفوفين ، والصمّ ، والبكم ، ووضعت خطة لافتتاح مدارس خاصة بالمتخلّفين عقلياً .

ونهضت المملكة، بقيادة الملك فيصل ، لمكافحة الأمية من خلال افتتاح مدارس الثقافة الشعبية للتدريس المسائي التي بلغ عددها ٥٥٠ مدرسة ، تضم ٣٤٨٢٤ مواطناً من مختلف أنحاء البلاد .

ثانياً ـ الصحة :

وكان الملك فيصل وراء التحوّل الكبير الذي طرأ على كل أوجه النشاط الصحي في المملكة ، وبرز ذلك في ما رصد من مبالغ ضخمة في ميزانية وزارة الصحة العامة ، تضاعفت بين عامي ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م ، و١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م ، تحقيقاً لمبدأ الصحة للجميع ، وقد تجسَّد هذا الإنفاق بما يلي :

- تأمين الرعاية الصحية الكاملة لحوالى مليون حاج ، يفدون سنوياً من أطراف العالم ، من خلال إنشاء مؤسَّسات للصحة الوقائية ، ومكافحة الأمراض الوبائية الآتية من وراء الحدود .

- المحجر الصحي الضخم في مدينة جدة الذي يضم ١٥٠ مبنى ، ويتسع لـ ٢٤٠٠ شخصاً دفعة واحدة .
- المراكز الصحية المنتشرة في كل أرجاء البلاد ، إضافةً إلى الوحدات الصحية السيَّارة التي تجوب المناطق .
- بدء العمل لإنشاء مستشفى في الرياض يكون الأول من نوعه في الشرق الأوسط .
- مكافحة الغش في المواد الغذائية ، ومكافحة الحشرات الناقلة للأمراض ، ومراقبة المياه والمجاري ، ومكافحة الملاريا في كل أنحاء البلاد ، بالتعاون مع منظمة الصحة الدولية .
- المساهمة في الحملة العالمية لاستئصال الأمراض الوبائية .
- رعاية الطفولة والأمومة .
- التربية البدنية والصحية في المدارس .
- تأسيس كلية للطب في جامعة الرياض عام ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م ، وإنشاء المعاهد الصحية ، ومدارس التمريض النسائي في الرياض .

ثالثاً ـ الرعاية الاجتماعية :

رصدت المملكة العربية السعودية ، بقيادة الملك فيصل ، المبالغ الضخمة لتحقيق الضمانات الإجتماعية المختلفة لجميع المواطنين .

وقد صدر ، عام ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م ، نظام التأمينات الإجتماعية وحُددت سُبُل تطبيقه عملياً ، فيما يتعلق بإصابات العمل ، والأمراض المهنية ، والعجز ، والشيخوخة ، والوفاة ، وتعويض العجز المؤقت (في حالات المرض والأمومة) ، وتعويض العاطلين عن العمل .

كما تركّز الاهتمام الإجتماعي للدولة في أمور حماية الأسرة ، وتوفير العمل المناسب لأي مواطن ، وتشجيع التعاونيات ، ورعاية الشباب .

وتعدَّدت المؤسسات والهيئات التي أُنشئت للإهتمام بتحقيق هذه الأهداف ؛ فإلى جانب وزارة العمل والشؤون الإجتماعية أُنشئت مراكز التنمية والخدمات الاجتماعية ، وحركة الرعاية الإجتماعية النِسَوية ، والمعهد الثانوي للخدمة الإجتماعية ، والأندية الإجتماعية والرياضية ، والعديد من الجمعيات الأهلية والتعاونيات .

الفيصل والنهضة الإعلامية في المملكة

يُعتبر العهد الفيصلي عهد الانفتاح الإعلامي للمملكة ، مع استمرار مراعاة التقاليد الإسلامية .

فأُنشئت وزارة الإعلام عام ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م ، ونُظِّم جهازها تنظيماً دقيقاً جعل من المتيسر تحقيق نهضة إعلامية كبرى في البلاد .

وبتكليف من الملك فيصل ، قام أول وزير للإعلام في المملكة جميل الحجيلان بتجنيد عدد كبير من الكتاب ، والفنانين ، والعلماء ، والإختصاصيين ، في العالم العربي ، ليعملوا في الحقل الإعلامي السعودي .

وحقّقت السياسة الإعلامية الإنجازات التالية :

ـ تطوير الإذاعة التي وجّهت بثّها إلى كافة أرجاء العالم ، وباللغات : العربية ، والإنكليزية ، والفرنسية ، والفارسية ، والسواحلية والأوردية (الهند وباكستان) ، والملاوية (ماليزيا وأندونيسيا) .

ـ إنشاء محطات تلفزيونية ذات تقنية عالية .

ـ الإهتمام بالصحافة وتشجيعها ، من خلال تقديم الدعم المعنوي والمادي لها ، مما جعل عدد الصحف يرتفع إلى ١٥ يومية وأسبوعية وشهرية في عهد الملك فيصل ، الذي سبق له أن أصدر بصفته رئيساً لمجلس الوزراء ، وقبل عشرة أعوام من تولّيه المُلك ، أمراً برفع الرقابة عن الصحف .

ـ تشجيع حركة الترجمة والتأليف وتوجيه العناية بالتراث العربي والإسلامي والعالمي ، وبذل المكافآت والمنح التقديرية ، المعنوية والمادية .

- مشاركة المرأة في المجالات الإعلامية ، والصحفية ، والكتابية ، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية .
- خلق نهضة فنية ومسرحية مرموقة .

الفيصل وبناء الجيش السعودي

بعد التطور الإقتصادي والسياسي والإنمائي ، الذي بلغته المملكة العربية السعودية ، أدرك قادتها ضرورة إنشاء جيش قوي يستطيع الدفاع عن البلاد ، ويدعم دورها العربي والإقليمي .

وقد عملت الحكومة السعودية ، برعاية الملك فيصل ، على بناء جيش حديث يمتلك الكفاءة والقدرة ، والوسائل المناسبة للدفاع عن المملكة العربية ، وأهدافها العقائدية والسياسية . وكان من أبرز مظاهر هذا التوجّه ما يلي :

- إنشاء مدارس عسكرية عالية لجميع أنواع الأسلحة. وتعتبر الكلية الحربية ، في الرياض ، من أهم الكليات الحربية في الشرق الأوسط . يعتمد النظام الدراسي فيها على أحدث المناهج النظرية والعملية ، مما يجعلها تضاهي الكليات العسكرية الحديثة في الغرب .
- الإهتمام بالبعثات العسكرية للمتفوِّقين إلى الخارج ، للإطلاع على أنظمة الجيوش المختلفة ، والتخصُّص في مستجدَّات العلوم العسكرية .

ـ الإهتمام بظاهـرة محو الأميـة في الجيش ، من خلال المـدارس المنتشرة في الثكنات ، المتوسطة والثانوية ، التي يدخلهـا جميع الذين يخضعون لخدمة العلم إلزامياً ، كلٌّ حسب درجة ثقـافته ، بما يؤدي إلى اعتبار الجندية في البلاد امتداداً للحياة المدنية .

أدرك الملك فيصل ، في سن مبكِّرة ، مفاهيم العلاقات الدولية ، إذ اختاره والده عام ١٩٢٦ م ، وكان في العشرين من عمره ، نائباً عاماً للمَلِك في الحجاز ، وكلَّفه تمثيله أمام مفوضي الدول الأجنبية في جدة . وفي عام ١٩٣٠ م ، عهد إليه بوزارة الخارجية التي ظلّ يتولاها حتى تسلمه المُلْك عام ١٩٦٤ م .

وقد أدَّى وجوده ، طوال هذه المدة ، على رأس السياسة الخارجية ، إلى تمرّسٍ كبير في صنع القرار المناسب على الصعيدين الإقليمي والدولي .

فبمعرفته الثاقبة بالشأنين الداخلي والخارجي ، وما يعني ذلك من تشابك الصلة بينهما ، خصوصاً على الصعيد الإقتصادي ، وبكفاءته الشخصية النادرة ، تمكَّن من وضع أسسٍ متينة للسياسة الخارجية في المملكة التي استطاعت ، نتيجة لذلك ، أن تتجاوز ، بثباتٍ ، كل المراحل الصعبة التي مرَّت بها .

وبشكل عام ، فقد تميَّزت السياسة الخارجية السعودية ، على

امتداد الفترة التي قادها الفيصـل ، بنوع من الإستقـرار والإعتدال ، رغم ما تخلَّلها ، أحياناً ، من إشكالات ، وتحدِّيات ، ومواجهات ، تُـوِّجت معظمهـا ، بحلول وُدِّية وتضـامنيـة على الصعيـدين العـربي والإسلامي ، الأمر الذي سنتبيَّنه في الفصول القادمة .

سياسة الفيصـل العربية

يقول الملك فيصل :

« ليست القومية العربية مذهباً وليست مبدأ ، وليست عقيدة ، وإنما هي : حسّ ودم ولغة . ونحن لا نحتاج إلى إقامة الدليل على قوميتنا العربية » .

وكـان أول إنجاز عـربي ، ذي طابـع وحدوي ، شـاركت فيه المملكة العربية السعودية ، هو تأسيس جامعة الدول العربية . وكانت في عِدَاد الدول العربية السبع التي وقَّعت على ميثاق الجامعة في ٢٢ آذار ١٩٤٥ م .

وحول ما يجب أن تكون عليه السياسة العـربية ، قـال الملك فيصل :

« سياستنا العربية سياسة أخوَّة ، ومحبة ، وتعـاون ، في نطاق الجامعة العربية . وإننا مع إخواننا العرب في كل ما يهمهم ، وفي أيّ قضية تعرض لهم » .

وفيما يلي بعضاً من سياسة الملك فيصل العربية :

أولاً ـ موقفه من القضية الفلسطينية :

شغلت القضية الفلسطينية حيِّزاً كبيراً من جهود وتحركات الملك فيصل العربية والإسلامية والدولية ، مذ بدأ الخطر الصهيوني يتزايد في الثلاثينات من هذا القرن ، وحتى حرب أكتوبر « تشرين الأول » عام ١٩٧٣ م . وكانت المحطات البارزة على هذا الصعيد هي التالية :

ـ مثَّل الفيصل بلاده في المؤتمر الخاص بالقضية الفلسطينية الذي عقد في لندن عام ١٩٣٩ م ، وألقى خطاباً مهماً ، كتبت عنه صحيفة « الأهرام » ما يلي :

« بسط الأمير فيصل العهود المقطوعة للعرب ، وأقام الدليل على صحتها وقوتها ، وتكلَّم عن علاقات الصداقة بين بلاده وإنكلترا ، وقال إن هذه العلاقات التي يريدها العرب وطيدةً يخشى أن تتصدَّع ، إذا لم يُعامل عرب فلسطين بالعدل والإنصاف ، فإن الخطر الذي يهدّد كيانهم أثار في العالمين العربي والإسلامي روح استياء شديد ، لا يمكن الاطمئنان إلى نتائجه ، وأن الهياج المتزايد من جراء ذلك في العالم الإسلامي يجب أن يُحسب له حساب » .

ـ رافق والده الملك عبد العزيز في لقائه مع الرئيس الأميركي روزفلت ، في مصر ، عام ١٩٤٥ ـ وكان الموضوع الرئيسي ، في هذا الاجتماع ، هو فلسطين ـ حيث تمكَّن عبد العزيز من تبديل موقف روزفلت منها تبديلاً جوهرياً ، ظهر في الوعد الذي قطعه

هذا الأخير لعبد العزيز حين خاطبه قائلاً : « أعدك أنني لن أصنع شيئاً يضرّ العرب ما دمت على رأس الولايات المتحدة الأميركية ، ولن أتّخذ قراراً بشأن فلسطين ، إلاّ بعد استشارة العرب وبرضائهم . . » .

وبعد أن صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع تقسيم فلسطين ، تحدث الفيصل عن ذلك قائلاً :

« كنا نرجو أن ترفع الأمم المتحدة المقاييس الأدبية ، وأن تكون سنداً للعدالة ، وتحافظ على السلم والأمن ، غير أن القرار الذي اتُّخذ اليوم ، بَدَّد هذه الآمال ، وقضى على الميثاق . وإننا لنعلم أن بعض الدول الكبرى كانت تضغط على مختلف المندوبين . . . لهذه الأسباب ، تسجل المملكة العربية السعودية الحقيقة التالية ، وهي أنها ترى أنها غير مقيَّدة بهذا القرار ، وأنها تحتفظ لنفسها بكامل الحق في أن تتصرف حرَّة مختارة على الطريقة التي تراها مناسبة » .

واستمر الملك فيصل يتخذ الموقف تلو الآخر من على منبر الأمم المتحدة ، كلما أتيحت له الفرصة لذلك ، مؤكداً على عدم الإعتراف بالكيان الإسرائيلي ، وعلى حق العرب باسترجاع أرضهم المُغتَصبة .

ـ دعمه الكامل للدول العربية المجابهة لإسرائيل ، في الحروب التي جرت في الأعوام: ١٩٥٦ م ، ١٩٦٧ ، و١٩٧٣ م ،

في إطـار الصراع على حق العـرب السليب في فلسـطين ، والـذي سنفصِّله في مكان آخر .

ـ اجتماعه مع الرئيس الفرنسي شارل ديغول ، في صيف عام ١٩٦٧ ، وإحراجه ، في موقفه القائل : « لا بدّ للعرب من أن يعتـرفوا بالأمر الواقع في فلسطين » ، و « أن فلسطين كانت في أحد عصـور التاريخ وطناً لإسرائيل » ، بجواب حاسم : « ألم يكن احتلال ألمانيا الهتلريـة لفـرنسـا في الحـرب العـالميـة الثـانيـة أمراً واقعاً ، فلمـاذا رفضتموه ؟ » .

ثم أضاف : « إذن ، فلماذا لا نعيد توزيع العالم على أساس ما كان عليه في العصور الماضية ، فتعـود فرنسـا إلى أملاك رومـا ، وتعود إسبانيا إلى العرب ، وهكذا دواليك . . . ؟ » .

ـ إدخال القضية الفلسـطينية إلى المـدى الإسلامي الـرحب ، بجعلهـا البند الـرئيسي في كل المؤتمـرات الإسلاميـة والنشـاطـات المرتبطة بها .

ثانياً ـ العلاقة مع مصر :

بقيت العلاقات سلبية ، بين المملكة العربية السعودية ومصر ، حتى وفاة الملك أحمد فؤاد الأول عام ١٩٣٦ م ، وتولِّي ابنه فاروق العرش ـ مع مجلس وصاية لصغر سنه ـ وتكليف علي ماهر بـرئاسـة الوزارة ، حيث طرأ تحسّن على العـلاقة بين الـدولتين ، تُوِّج بعقـد معاهدة « سلام وصداقة خالصة » بينهما ، تضمّنت اعتراف الحكومة

المصـرية بـأن المملكة العـربية السعـودية دولـة حـرّة ذات سيـادة ، ومستقلة استقلالاً تاماً ، والتأكيد على إقامة علاقات سياسية وقنصلية معهـا ، وسلام وصداقة دائمين .

وقد عمل الملك عبد العزيز ، بعد ذلك ، على مساعدة مصر في حل مشاكلها مع بريطانيا ، التي كانت تحاول باستمـرار التمسُّك بهيمنتها على مصر ، والإحتفاظ بقواعد عسكرية فيها .

وإثـر الإطـاحـة بـالملك فـاروق ، في ٢٣ تمـوز « يـوليـو » ١٩٥٢ م ، وتـولِّي « الضباط الأحـرار » برئـاسة محمـد نجيب ، ثم جمال عبد الناصر ، السلطة في مصر، اتخذ الملك عبد العزيز موقفاً محايداً من هذا الحدث ، إذ « لم يقاومه ولم يباركه » ، ريثما تنجلي الأمور ، وبقي على هذا الموقف حتى وفاته عام ١٩٥٣ م .

وبعد استقرار الحكم الجديد في مصر ، رأى الفيصل ضرورة التعـاون بين البلدين ، وقد عجَّـل في الـتقـارب بـينهمـا مـوقفهمـا المشتـرك من التكتـلات والأحـلاف القـائمـة في الشـرق الأوسط ، كمشروع سوريا الكبرى ، وحلف بغداد ، والهلال الخصيب .

واعتبر اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي عُقد في القاهرة، عام ١٩٥٤ م ، أن السياسة الخارجيـة للدول العربيـة « ترتكـز على ميثـاق الجامعـة العربيـة ، ومعاهـدة الـدفـاع المشتـرك ، والتعـاون الإقتصادي بين الدول العربية ، وميثاق الأمم المتحدة ، ولا تقرّ عقد أحلاف غير ذلك » .

كما وقَّع الفيصل والرئيس جمال عبد الناصر ، في ٢٧ تشرين الأول « أوكتوبر » ١٩٥٥ م ، « اتفاق الدفاع المشترك » بين المملكة العربية السعودية ومصر ، الذي أصبح ثلاثياً بانضمام اليمن إليه عام ١٩٥٦ م .

ولكن هـذا التقارب بين الـدولتين لم يستمر طـويـلاً ، بفعـل التناقضات التي كانت قائمة في العالم العربي ، والتي كانت تتجـدّد باستمرار ، وتنعكس سلباً على العلاقة بين الرياض والقاهرة .

فقد أدَّى الخلاف على مضمون الوحدة العربية ، والإتجاهات السياسية والعقائدية المختلفة في العالم العربي ، والموقف من القوى العظمى ، ومشكلة اليمن ، ونظام الحكم في اليمن الجنوبية ، إلى خـلافاتٍ وتنـاقضـاتٍ حـادَّة بين السعـوديـة ومصـر ، كـانت تـأخـذ طابع المدّ والجزر ، تِبْعاً للظروف والأحداث الهامة التي كان يمر بها العالم العربي .

ففي كل مرة كانت تتعرض فيها البلاد العربية لعدوان خارجي ، أو خـطر مصيري ، كـانت وحدة الصف تتصـدَّر كل التنـاقضـات . فعندما حصـل العدوان الثـلاثي على مصر ، عـام ١٩٥٦ م ، قامت السعـودية بـدعمها في أكثـر من مجال ؛ فـأعلنت التعبئـة العـامـة ، وافتتحت مـراكز للتطوّع ، وحجبت البتـرول عن بريـطانيا وفـرنسا ، وقطعت العلاقات الدبلوماسية معهما ، وألحَّت على الولايات المتحدة للضغط على المعتدين للإنسحاب من الأراضي المصريـة ، وقدَّمت

مساعدة مالية كبيرة إلى حكومة مصر وشعبها .

وعندما أخذت أزمة اليمن أبعاداً خطيرة ، وكادت تؤدي إلى صراع شامل بين المملكة ومصر ، أمكن الوصول إلى اتفاق جدة بين الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر ، في ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨٥ هـ / ٢٤ آب ١٩٦٥ م ، لإنهاء الحرب القائمة بين الجمهوريين الذين تدعمهم مصر ، والملكيين الذين تدعمهم المملكة العربية السعودية .

وعلى أثر العدوان الذي قامت به إسرائيل على كلٍّ من مصر وسوريا والأردن ، في ٥ حزيران عام ١٩٦٧ ، انعقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم ، ولعب الملك فيصل فيه دوراً هاماً في تدعيم التضامن العربي ، وفي خروج المؤتمر بـ « لاءاته » الثلاث : « لا صلح ، لا مفاوضات ، ولا اعتراف بإسرائيل » . كما قدَّم إلى دول المواجهة ومن بينها مصر ، مساعدات مالية ضخمة ، بُغية الصُّمود ، والعمل على إزالة آثار العدوان .

وبعد ذلك ، استمرت العلاقة بين الدولتين في تحسّنٍ مستمر ، مما ساهم في تعزيز التضامن العربي . وقد عبَّر الملك فيصل عن مدى هذا التقارب عندما أعلن في أثناء زيارته إلى مصر في حزيران ١٩٧١ م : « إن الجمهورية العربية المتحدة تتحمل أكبر عبءٍ في معركة المصير العربي ؛ فهي الصخرة الصلبة التي تتكسر على جنباتها أطماع الصهيونية العالمية وسياستها التوسعية ، وإنَّ على

العالم العربي والإسلامي دعم هذه القلعة الصامدة وتقويتها ، لتتمكّن من حمل الأمانة التي أُلقيت على عاتقها » .

وفي حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ م ، اتّخذ الملك فيصل قراره التاريخي باستخدام سلاح النفط ، الذي أدَّى إلى خلق « أزمة الطاقة » في الغرب ، وأعطى دوراً مهماً للإقتصاد العربي في المعركة .

ثالثاً ـ العلاقة مع سوريا :

كانت علاقة المملكة العربية السعودية ، إيجابية مع سوريا ، منذ أيام الملك عبد العزيز .

وقد عمل الفيصل على توطيد هذه العلاقة ، عندما كان وزيراً للخارجية ، وكانت له مواقف بارزة ، دعماً لمعركة جلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان .

وتعبيراً عن هذه العلاقة ، حضر الفيصل العيد الوطني الكبير الذي جرى في دمشق ، عام ١٩٤٦ م ، لمناسبة الجلاء ، بدعوة من الحكومة السورية .

ثم مرَّت هذه العلاقة ببعض التوتر عند إعلان « الجمهورية العربية المتحدة » عام ١٩٥٨ م بين مصر وسوريا، وكان على رأس المملكة العربية السعودية ، آنذاك ، الملك سعود بن عبد العزيز ، في حين أن الفيصل كان بعيداً عن البلاد وعن مركز القرار فيها .

وفي عهد الملك فيصل ، كانت العلاقة إيجابية على الدوام بين المملكة العربية السعودية وسوريا بقيادة الرئيس حافظ الأسد ، وقد ساهم في تعزيزها الدور الداعم لدول المواجهة الذي اتخذه الملك فيصل ، بعد حرب حزيران ١٩٦٧ م ، وفي تشرين الأول ١٩٧٣ م .

رابعاً ـ العلاقة مع لبنان :

وأما علاقة الملك فيصل بلبنان فقد جسَّدتها مواقفه العملية من قضية لبنان في الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ م .

وعندما زار لبنان ، في أوائل السبعينات ، قال الملك فيصل :

« إن لبنان ضرورة عربية ، لبنان السيد والمستقل المحايد ، وحياد لبنان ليس في أن ينفصل عن أشقائه العرب ، بل في أن يتعامل مع أشقائه العرب على قدم المساواة ، فيفيد هو ، عندئذٍ ، من الجميع ، ويفيد الجميع منه » .

وعلى الرغم من تعدد المحاور العربية ، فقد تمكن الملك فيصل من إقامة علاقات طبيعية مع مختلف الدول العربية ، وقام بزياراتٍ لمعظمهما ، وقدَّم مساعدات مالية للعديد فيها . ومن ذلك أن السعودية ، بقيادة الفيصل ، ساهمت في تقديم الدعم السياسي والمادي لثورة الجزائر ضد الإحتلال الفرنسي .

سياسة الفيصل الإسلامية

كان من أبرز ما قام به الملك فيصل على الصعيد الخارجي ، دوره في إطار الدول الإسلامية .

فقد قضى قسماً كبيراً من جهوده في الدعوة إلى التضامن بين الشعوب والدول الإسلامية ، مُنطلِقاً من أن بلاده هي مهد الإسلام ، وموطن المسلمين الروحي ، يحج إليها المسلمون كل عام ، في مؤتمر سنوي ، ليتدارسوا خلاله مشاكلهم وشؤونهم .

أوضح الملك فيصل هذه السياسة الإسلامية ، بصورة جليَّة عندما قال :

« نحن أمة ، الإسلام ديننا ودستورنا ، والدعوة إليه هدفنا ، والدفاع عنه واجبنا . نؤمن بالتجمّع مع إخواننا المسلمين ، متمثلين قوله تعالى : ﴿ **واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرَّقوا** ﴾ .

ومن أهم الإنجازات التي قام بها الملك فيصل ، على الصعيد الإسلامي ، العمل على عقد مؤتمر قمة إسلامي يشترك فيه ملوك البلاد الإسلامية ورؤساؤها .

وكانت القضية الفلسطينية محوراً أساسياً في اهتمامات الملك فيصل الإسلامية ؛ فجعلها تتصدَّر قرارات المؤتمرات والمؤسسات والهيئات الإسلامية المختلفة ، انطلاقاً من كونها قضية البلاد الإسلامية كلها ، وليست قضية الشعب الفلسطيني وحده ، ولا تقع

تَبِعَة تحريرها على الأمة العربية وحدها .

وقد كانت سياسة فيصل الإسلامية ، موضع ترحيب العديد من البلاد الإسلامية ، لكنها لاقت اعتراضات وانتقادات وتحفُّظات من بعض البلدان الأخرى التي شكَّكت في أهدافها وخلفياتها ، لكنه ثابر على هذه السياسة ، واستمر في جهوده الرامية إلى عقد اللقاء الإسلامي العالمي ، خصوصاً بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ م ، واحتلال المسجد الأقصى من قبل إسرائيل .

وفي أيلول ، عام ١٩٦٩ م ، انعقد مؤتمر الدول الإسلامية ، في الرباط ، بحضور ٢٥ دولة ، وتوصل إلى النتائج التالية :

١ ـ التمسك بعودة القدس إلى ما كانت عليه قبل ٥ حزيران عام ١٩٦٧ م ، وتأكيد الحكومات الإسلامية عزمها على العمل من أجل تحريرها .

٢ ـ مناشدة جميع أعضاء الأسرة الدولية ، وخاصة الدول الكبرى ، بذل كافة الجهود لتحقيق الإنسحاب الإسرائيلي السريع من الأراضي العربية المحتلة .

٣ ـ تقديم المساندة الفعَّالة للشعب الفلسطيني لمواصلة نضاله من أجل تحرير الأرض السليبة ، واسترجاع حقوقه المغتَصَبة .

٤ ـ دعوة وزراء خارجية الدول الإسلامية للإجتماع في آذار « مارس » ١٩٧٠ م ، في جدَّة ، لإنشاء أمانة عامَّة دائمة

للمؤتمر ، تؤمِّن استمرارية المؤتمر الإسلامي ، وتتابع تنفيذ القرارات المتَّخذة من قِبله .

وقد عُقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في الموعد المحدد له ، وأنجز المهام التي كُلِّف بها .

كما عُقد في ٢٩ شباط « فبراير » عام ١٩٧٢ م ، في جدَّة ، مؤتمر آخر لوزراء خارجية الدول الإسلامية ، تحدَّث فيه الملك فيصل ، فقال :

« إنَّ حالة المسلمين اليوم ، أيها الأخوة ، لا تخفى عليكم طبعاً ، وما يتعرَّضون له من نكبات وكوارث وتفتيت وتفريق ، حتى وصل العدو ، لدرجةٍ صار معها يستغلّ بعضنا ضد البعض الآخر ، وصار يستغل أفرادنا ضد جماعاتنا ، وهذه كلها مخططات الأعداء ، فيجب أن ننسى كل هذه الأشياء ، فيما بيننا ، ونترابط ونتكاتف ، ونتعاون في كل ما فيه مصلحة ديننا وعقيدتنا وشريعتنا ووطننا وأمتنا » .

الفيصل يدعم سياسة عدم الإنحياز والحياد الإيجابي

لم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها ، حتى انقسم العالم إلى معسكرين بارزين ، استقطبا معظم القوى الدولية ، هما : المعسكر الرأسمالي ، وتتزعمه الولايات المتحدة الأميركية ، وأداته العسكرية حلف شمال الأطلسي ، والمعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الإتحاد السوفياتي ، وقوته الضاربة حلف وارسو .

حاول كلٌّ من المعسكرين اجتذاب الدول الحديثة العهد بالإستقلال ، والتي لم تكن قادرة ، بعد ، على حسم خيارها السياسي والإقتصادي .

لكن عدداً كبيراً من الدول الصغيرة ، تنادت فيما بينها ، وعملت على انتهاج سياسة مستقلة عن مراكز القوى العالمية ، وتحديداً معسكري الشرق والغرب ، بهدف دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ، واختيار نُظُمها السياسية والإقتصادية ، والعمل على حلّ المشاكل الدولية تحت شعار عدم الإنحياز والحياد الإيجابي .

وعلى الرغم من وجود مصالح كثيرة للمملكة العربية السعودية

مـع دول الغـرب ، وتشـدّد الملك فيصـل في مـواجهته للشيـوعيـة ، وتأثيراتها في العالم العربي ، واستمرار انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والإتحاد السوفياتي في عهده كما كان عليه الوضع أيام والده الملك عبد العزيز ؛ فإنه رفض الإنخـراط في أيٍ من التكتّلات العسكرية ، أو الأحلاف السياسية ، القـائمة على المستويَـيْن الدولي والإقليمي .

ومن هذا المنطلق ، كانت السعودية ، في طليعة الـدول التي شاركت في مؤتمر باندونـغ ، في أندونيسيـا عام ١٩٥٥ م ، وكـان الفيصـل على رأس وفـد بـلاده إلى ذلـك المؤتمـر ، بصفتـه رئيسـاً لمجلس الوزراء يومذاك .

كما شاركت السعودية في مؤتمر دول عدم الإنحياز في بلغراد عام ١٩٦١ م ، وفي مؤتمر دول عدم الإنحياز الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٦٤ م .

وفي جميع هذه المؤتمرات ، كان للملك فيصل دور بارز في مختلف المسائل التي كانت مجالاً للبحث والمناقشة ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، كما شـارك بشكلٍ فعّـال في صياغـة القرارات والتوصيات الهامة التي صدرت عنها .

الفيصل والدول الغربية

على الرغم من اعتراض المملكة العربية السعودية على سياسة الأحلاف ، فإن حذرها الشديد من الأنظمة الشيوعية القائمة في مختلف دول المعسكر الشرقي ، جعل علاقتها ببعض الدول الغربية عامة ، وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية خاصة ، تحظى ، على الدوام ، بعناية واهتمام المسؤولين السعوديين .

وتفاوتت هذه العلاقة ، وتبدَّلت تبعاً للظروف التي مرَّت بها المملكة ، وتأثَّرت سلباً أو إيجاباً بالمواقف التي اتَّخذتها الدول الغربية من القضايا العربية ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية .

وقد أوضح الفيصل هذه العلاقة ، عام ١٩٥٧ م ، حين قال : « إن علاقات المملكة مع دول الغرب تختلف باختلاف ما تقتضيه مصلحة المملكة وسلامتها وأمنها ، وما تقتضيه المصلحة العربية العامة .

أولاً ـ العلاقة مع بريطانيا :

أول اتصال للملك عبد العزيز ، مؤسس المملكة العربية

السعودية ، بالدول الكبرى ، في أوائل هذا القرن ، كان مع بريطانيا التي أعجبَ بها واعتبرها أهم الدول وأقواها .

وقد أشرنا إلى طبيعة هذه العلاقة وظروف نشأتها في كتاب آخر من هذه السلسلة هو « الملك عبد العزيز آل سعود » .

وكانت علاقة المملكة العربية السعودية ببريطانيا وديّة وإيجابية بشكلٍ عام ، لكنها مرَّت بفتراتٍ من الفتور والإضطراب وصلت أحياناً إلى حدود العداء والمواجهة ، ومن ذلك :

ـ الموقف البريطاني الداعم للشريف حسين بعد معركة تربه ، عام ١٩١٩ م ، التي انتصرت فيها قوات عبد العزيز انتصاراً ساحقاً على الجيش الحجازي بقيادة الأمير عبد الله بن الحسين .

ـ النزاع على الحدود بين المملكة العربية السعودية والدول المحيطة بها ، الخاضعة ، آنذاك ، للنفوذ البريطاني ، وخصوصاً على منطقة « البريمي » ، والذي بلغ ذروته عام ١٩٥٥ م ، عندما سيطرت بريطانيا بالقوّة على تلك الواحة .

ـ في عام ١٩٥٦ م ، عندما شاركت بريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر ، مما أدى إلى قطع المملكة علاقاتها مع بريطانيا ، واستمر الأمر كذلك حتى عام ١٩٦٣ م ، بسبب استمرار تفاعل قضية « البريمي » المذكورة .

ـ وفي حرب تشرين عام ١٩٧٣ م ، عندما أوقفت الدول

العربية النفطية ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، صادراتها من البترول إلى دول الغرب .

وفي عام ١٩٦٣ م ، استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وبريطانيا ، وبدأت مرحلة جديدة بين الدولتين .

ثانياً ـ العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية :

لم يكن الوجود الأميركي ، قبل الحرب العالمية الأولى ، يتعدَّى وجود بعثات تبشيرية ، وثقافية ، وخيرية ، ونشاطات تجارية محدودة، وبالتالي لم تحدث حتى ذلك التاريخ أية إشكالات ذات طابع استعماري مع الولايات المتحدة الأميركية ، وانتصر العرب لاستقلال الأميركيين عن بريطانيا ، وأيَّدوا بحماس المبادىء الدستورية التي ساروا عليها ، كما أُعجبوا كثيراً بشعارات الحرية التي رفعها هؤلاء عالياً .

وزاد في هذا التقارب المعنوي ، إعلان الرئيس ولسون الشهير ، الذي تضمن مبادئه الأربعة عشر القاضية بإعطاء سائر الشعوب حقَّها في تقرير المصير ، وتصفية كل أشكال الإستعمار .

وكانت اتفاقية « التمثيل السياسي والقنصلي والتجارة والملاحة » التي عُقدت عام ١٩٣٣ م ، بين السعودية والولايات المتحدة ، أول علاقة رسمية بينهما .

وبعد اكتشاف البترول ، وتعاقد المملكة مع شركات البترول

الأميـركية لاستثمـاره ، تبدَّل المـوقف ، وبدأ الـدور الأميركي ينمـو ويتّسع على حساب الدور البريطاني .

وكان لاجتماع الملك عبد العزيز بالـرئيس روزفلت على ظهر طرَّاد عند الساحل المصري ، وتعهد هذا الآخر بعـدم الوقـوف ضد المصالح العربية ، وخصوصاً القضية الفلسطينية ، وخروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانيـة قويَّـةً ، وزعيمةً للعالم الحر ـ أثر كبير في دفع العلاقات مع الولايات المتحدة إلى الأمام .

وتـابعت العلاقـات بين الدولتين ، نمـوّهـا المضـطرد ، لكنها تأثرت بفتراتٍ من التأزم والتوتر ، ومن ذلك :

ـ تبدّل الموقف الأميركي حيال القضية الفلسطينية ، بعد غياب روزفلت ، ومبادرة خليفته ترومان ، إلى الإعتراف بدولة إسرائيـل ، وتقديم الدعم الكامل لها .

ـ نكسة حزيران ١٩٦٧ م ، وظهور مـوقف عربي مـوحَّد نـاقم على السياسة الغربية ، بشكل عام ، والأميركية بشكل خاص .

ـ استخـدام العـرب عــام ١٩٧٣ م ، وعلى رأسهم المملكـة العربية السعودية ، سلاح النفط في معركة تحرير الأرض ، وأثر ذلك على الوضع الإقتصادي في الغرب كله .

وفي أهم المحـطات التي مـرت بهـا العـلاقــة السعـوديــة ـ الأميركية ، كان الفيصل هو الشاهد الأبرز عليهـا . ولـم تكن زيارتـه

الأولى إلى واشنطن ، عام ١٩٤٣ م ، كوزير لخارجية بلاده ، ومقابلته الرئيس روزفلت مرتين ، في بداية التأسيس الجدي لهذه العلاقة ، إلاَّ دليلاً ساطعاً على ذلك .

وإبَّان أزمة اليمن ، عام ١٩٦٢ م ، اجتمع الفيصل ، بصفته وزيراً للخارجية بالرئيس الأميركي جون كندي ، وأعقب هذا الإجتماع تبادُلُ رسالتين بينهما :

وقد جاء في رسالة كنيدي إلى الفيصل : « إنَّ للولايات المتحدة اهتماماً عميقاً في استقرار البلاد العربية السعودية ، وتقدمها وإنني واثق من أن البلاد العربية السعودية ، بقيادتكم الحازمة والحكيمة ، ستمضي قُدماً وبنجاح في جادة التطور العصري ، والإصلاح اللذين ترغبون فيهما رغبةً واضحةً أيّ وضوح » .

وأكَّد الفيصل في رسالته الجوابية على أنه مهما كان الأمر « فنحن ماضون في تنفيذ ما عقدنا عليه العزم من تزويد بلادنا بمؤسسات حديثة للحكم تناسب بلادنا ، وتلتئم مع مزاجها ، كما نحن ماضون في تنفيذ سياستنا الإصلاحية الشاملة التي يعود نفعها على طبقات الشعب جميعاً » .

وفي أيار ، عام ١٩٦٦ م ، زار الفيصل الولايات المتحدة الأميركية ، فاستقبله الرئيس جونسون ، وأبدى إعجابه بالبلاد العربية السعودية التي « أحرزت خطوات واسعة في سبيل التقدم والنجاح تحت حكم الملك فيصل » .

ثالثاً ـ العلاقـة مع فرنسا :

إن صلات المملكة العربية السعودية مع فرنسا قديمة . ففرنسا كـانت تحكم ، من خلال مستعمـراتها ، عـدداً كبيـراً من المسلمين والعرب ، الذين كـانت تربـطهم علاقـات مستمرة بـالسعودية حيث الأماكن الإسلامية المقدسة .

توتّرت العلاقة بين الدولتين إبّان العدوان الثلاثي على مصر ، الذي شاركت فيه فرنسا إلى جانب بريطانيا وإسرائيل ، وكذلك بسبب استمرار الإحتلال الفرنسي للجزائر .

وقد أشار الملك فيصل إلى ذلك بقوله : « لقد قطعت المملكة العلاقات مع الحكومة الفرنسية ، على أثر عدوانها على مصر ، وبعد انسحـابها من الأراضي المصـرية ، جـرت مباحثـات بين الطرفين ، انتهت بإعادة مبالغ كانت سلّمت إلى الجهات الفرنسية ثمن أسلحة ، منعت الحكومة الفرنسية تصديرها . . . وبعد هذا لا يوجـد ما يمنـع الحكومة العربية السعودية من إعادة العلاقات مع الحكومة الفـرنسية ، في الوقت الذي تتجه فيه الأمور إلى إعطاء إخـواننا المكـافحين في الجزائر حقوقهم في الحرية » .

وبعد ذلك ، أخذت العلاقات بين البلدين طريقها نحو التحسُّن حتى تُوِّجت بلقاء بين الملك فيصل والجنرال ديغول ، في صيف عام ١٩٦٧ م ، وإعلان هذا الأخير صراحةً عن التأثير الكبير الذي تركـه هذا الإجتماع على موقفه من القضية الفلسطينية .

الفيصل ودول المعسكر الإشتراكي

كان الإتحاد السوفياتي من أوائل الدول التي اعترفت بعبد العزيز آل سعود ملكاً على الحجاز ، عام ١٩٢٦ م ، وكان له في تلك الفترة مفوضية في مدينة جدة .

وقد فسَّر الكاتب الروسي « بليا بيف » هذا الموقف في كتابه « الوجود الأميركي في المملكة العربية السعودية » بقوله :

« إنَّ عبد العزيز يرمي إلى إنشاء دولة قوية تحقق أمنيات الشعوب العربية في الوحدة والإستقلال ، وتشترك فيها شعوب الإمارات وعشائر الجزيرة العربية التي تعاني التصدع والإنشقاق » .

وكانت زيارة الفيصل ، على رأس وفد رسمي إلى موسكو ، عام ١٩٣٢ م ، أول اتصال بين الدولتين على مستوى عالٍ . وقد أسفرت الزيارة عن نتائج إيجابية لجهة زيادة عدد الحجاج السوفيات المسلمين إلى مكة المكرمة .

واستمرت العلاقات الرسمية بين البلدين حتى عام ١٩٣٨ م ، عندما أمر الملك عبد العزيز بإغلاق مفوضية الإتحاد السوفياتي في

جدة ، بسبب موقفه من الشيوعية ، وتأثيراتها المحتملة على بلاده .

وفي عام ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م ، حدَّد الفيصل علاقة المملكة العربية السعودية بالمعسكر الشرقي على الوجه الآتي : « إنه وإن لم يكن بين المملكة العربية السعودية والدول الشرقية تمثيل سياسي ، فإن العلاقات قائمة بينها وبين هذه الدول على أساس ميثاق هيئة الأمم المتحدة . وفي الوقت نفسه، فإن حكومة جلالته ، لا تسمح لأي مبدأ يختلف مع مبادىء الشريعة الإسلامية بالظهور في بلادها » .

ملامح من شخصية الملك فيصل

تحدثنا عن سيرة الملك فيصل العامة ، منذ أن شارك والده في قيادة المعارك العسكرية ، عندما كان فتىً يانعاً ، ثم نائباً له في الحجاز ثم وزيراً للخارجية ، فوليًّاً للعهد ورئيساً للوزراء ، إلى أن أصبح ملكاً على البلاد .

ورأينا كيف كان الفيصل ، على امتداد هذه المدة الطويلة ، مثالاً للقائد الشجاع ، والمسؤول الحازم ، والحاكم القادر ، والسياسي اللامع .

يبقى أن نسلِّط الضوء على بعض ملامح شخصية الفيصل وصفاته السياسية والخلقية ، وأن نشير إلى الجوانب البارزة من الحياة الخاصة لهذا الرجل ، الذي يصعب الفصل بين الخاص والعام عنده على أي حال ، ويتجلَّى ذلك في الصفات التالية :

١ ـ رجل الدولة :

كان الملك فيصل رجل دولة من الطراز الأول ، ويتمتع بكل الصفات القيادية لجهة الإلمام الكامل والشامل بالشؤون العامة ،

وبالحكمة والإتزان والحنكة السياسية ، وبُعْد النظر ، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . وفوق ذلك ، فهو رجل حربٍ عند الضرورة ، يفرض احترامه على الآخرين من رؤساء ومرؤوسين .

٢ ـ تواضعه :

قال الملك فيصل : « أرجو أن تعتبروني خادم المسلمين ، وهذا شرف عظيم لي » .

وقال أيضاً : « تتكرَّر على سمعي لفظ صاحب الجلالة ، والجالس على العرش ، إني أرجو منكم أن تعتبروني أخاً وخادماً . . . إن الجلالة لله سبحانه وتعالى ، وإن العرش هو عرش السموات والأرض ، وإن هذه الصفات دخيلة علينا في ديننا ولغتنا » .

وكان الملك فيصل يعيش ، في جدة ، حياة هادئة ، بعيدة كل البُعْدِ عن الترف والبذخ ، في بيت متواضع ترعى شؤون العائلة فيه زوجة واحدة .

٣ ـ استقامته :

وقف الملك فيصل موقفاً متشدِّداً من المنافقين وأدان الكذب وكرهه ، وفي ذلك يقول :

« إن أكثر ما أكرهه هو الكذب ، الذي كرهه رسول الله ﷺ ،

وإني لأكره أن أسمعه ، ولو من أحقر الناس ، **فحاشا الله أن أرضاه** لنفسي ! » .

وكان يتمتع بصراحة شديدة ، استخدمها في مواقفه السياسية ولقاءاته مع رؤساء الدول الأخرى .

٤ ـ التزامه بمقاييس الشهامة العربية :

إبان الإعتداء الثلاثي على مصر ، عام ١٩٥٦ ، ردَّ الملك فيصل على الصعوبات الناتجة عن وقف تصدير البترول إلى فرنسا وبريطانيا ، بقوله :

« لقد كنا نعيش تحت الخيام ، ونستطيع أن نعود إليها ، فلئن نخسر المال خير من أن نخسر الشرف » .

غياب الملك فيصل

تلك بعض من سيـرة الملك فيصل بن عبـد العـزيـز ، الـذي ارتبطت المملكة العربية السعودية في تاريخها المعاصر بنهجه ، هذه السيرة التي لم تكتمل فصولاً حتى الخاتمة المرتقبة .

ففي يوم الثلاثـاء ١٣ ربيع الأول ، عام ١٣٩٥ هـ/ ١٥ مارس « آذار » ١٩٧٥ م ، توفي الملك فيصل عن عمر يناهز ٦٩ عاماً ، بعد حياةٍ حافلة بالعطاء الزاخر .

المحتويـات

تطمح سلسلة « مشاهير وأحداث إسلامية » إلى أن تضع بين يدي القارىء الكريم زاداً ميسَّراً من سير أبرز أعلام المسلمين الذين كانوا عنواناً للحدث ، مراعية في اختيارها لهم الفَرادة في الحضور التاريخي والتأثير في مجرى الأحداث .

- الرسول ﷺ
- أبو بكر الصِّدِّيق
- عمر بن الخطَّاب
- عثمان بن عفان
- علي بن أبي طالب
- خالد بن الوليد
- عمرو بن العاص
- أبو عبيدة بن الجرَّاح
- معاوية بن أبي سفيان
- زياد بن أبيه
- عبد الملك بن مروان
- عمر بن عبد العزيز
- الحجاج بن يوسف الثقفي
- المغيرة بن شعبة الثقفي
- موسى بن نصير
- طارق بن زياد
- عبد الرحمن الداخل
- هارون الرشيد
- المأمون
- سيف الدولة الحمداني
- نور الدين زنكي
- صلاح الدين الأيوبي
- الظاهر بيبرس البندقداري
- الناصر محمد بن قلاون
- عبد العزيز آل سعود
- فيصل بن عبد العزيز
- جمال عبد الناصر

دار الفكر اللبناني